المستوى الصّوتي في لغة العامّة
في تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهريّ
المتوفّى سنة ٣٧٠ من الهجرة عرضاً ودراسة

إعداد

محمّد بن نافع بن ضيف اللّه العوفي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

المستوى الصّوتي في لغة العامّة في تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري المتوفى سن ٣٧٠هـ عرضاً ودراسة

محمد بن نافع بن ضيف الله العوفي
قسم اللغويّات، كلية اللغة العربيّة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربيّة السعوديّة.
البريد الالكتروني: abuarab40@hotmail.com

ملخص البحث:
تناول البحث لغة العامّة في تهذيب اللغة في مستواها الصوتي تحت عنوان: المستوى الصّوتي في لغة العامّة في تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري المتوفّى سنة (٣٧٠هـ)، عرضًا ودراسة.
جاءت الدراسة في مقدّمة وثمانية مباحث، ثمّ خاتمة، وقد تناولت المباحث الظواهر الصّوتيّة الآتية:
زيادة الأصوات، وحذفها، وإبدالها، وتثقيل المخفف، وتخفيف المثقل، والإمالة.
وجمع البحث بين المناهج: الوصفي والاستقرائي، والمعياري.
هدف البحث:
من أهم أهداف البحث عرض المستوى الصّوتي في لغة العامّة في تهذيب اللغة على كلام العرب؛ للحكم عليه، وكذلك معرفة موقف اللغويين ممّا نُسب إلى العامّة.
نتائج البحث:
في ختام الدراسة وصل البحث إلى نتائج منها:
١- من المهم التفريق بين مصطلحي العامي، واللحن؛ إذ ليس كل ما تكلمت به العامّة لحناً.

٢- غالب كلام العامّة الذي تمت دراسته يسبق قرن أبي منصور الأزهـــري، وعليه فأبو منصور كان ناقلًا له إلا النزر اليسير.

الكلمات المفتاحيّة:

العامّة.

لحن.

الفصحى.

إبدال.

مرجوح.

صحيح.

The phonetic level in the **colloquial in refining the language for Abu Mansour Al-Azhari, who died in the year 370 AH, as a presentation and study**

Muhammed bin Nafi' bin Dhaifallah Al'awfi
The Linguistics Department, Arabic Language College, The Islamic University, Madinah, Kingdom of Saudi Arabia.
Electronic mail: abuarab40@hotmail.com

Summary of the research:

The research dealt with the colloquial in refining the language in its phonetic level under the title: The phonetic level in the colloquial in refining the language for Abu Mansour Al-Azhari, who died in the year 370 AH, as a presentation and study.

The study came in introduction and eight topics, then a conclusion, the topics discussed the following phonetic phenomena:

Sounds addition, omission, substituting them, emphasizing letters, de-emphasizing letters and inclination.

The research combined the methods: descriptive, inductive and normative.

The research Objective:

One of the most important objectives of the research is Comparing the phonetic level in the colloquial in refining the language to the speech of the Arabs; to decide, and also knowing the attitude of linguists towards what was attributed to the colloquial.

results of the research:

In conclusion, the research found results, including:

1- It is important to differentiate between the two terms colloquial and mistake; as not every speech of the public considered a mistake.

2- Most of the public speech that was studied precedes the

century of Abi Mansour Al-Azhari, and accordingly, Abu Mansur was conveying it except the slightest bit.

key words:
Public.
Mistake.
Formal.
Substitution.
Inaccurate.
Correct.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله؛ نبيّنا محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

وبعد؛ بعث الله –تعالى– نبيه محمد –صلى الله عليه وسلم– بلسان عربيّ مبين، للناس كافّة، فدخلوا في دين الله أفواجًا، حتى اعتنق الدين القويم أقوام من أبناء الأمم المجاورة للعرب، فأحبوا هذا الدين ولسان كتابه العزيز، لكن بدخولهم في الإسلام ومخالطتهم إخوانهم من العرب بدأت بوادر اللحن في الظهور، فشعر حماة العربية بالخطر فوضعوا القواعد وجمعوا اللغة؛ كي يحفظوا للعربية سلامة لسانها وصفاء معينها، فكان لهم ذلك بفضل الله.

ومن صور حماية أولئك العلماء الأفذاذ للسان الدين: تنبيههم على الملحون فيه من الكلام والعامي؛ إذ منهم مَن أفرده بمؤلف مستقل، ومنهم من نبّه عليه في ثنايا كتابه، ومن الفريق الثاني أبو منصور الأزهري؛ فقد أورد في تهذيبه كثيرًا من الألفاظ التي نسبها هو إلى اللحن أو العامة، أو نقل نسبتها عن غيره من أهل اللغة؛ ولحجم تلك المادة الكبير، استقر الرأي على أن يتناول هذا البحث المستوى الصّوتي ممّا نَصَّ التهذيب على أنه من لغة العامّة؛ كأن يقول: والعامّة تقول: كذا، والعوامّ يقولون: كذا ...، تحت عنوان: **(المستوى الصّوتي في لغة العامّة في تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري المتوفّى سنة ٣٧٠ من الهجرة، عرضًا ودراسة)**.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع في كونه تناول بالدراسة المستوى الصّوتي في لغة العامّة في سفر مهم من معجمات الألفاظ التي تمثل مرحلة زمنية مبكرة

كانت اللغة فيها ما زالت قريبة من معين الفصاحة؛ إذ رأى النور هذا السفر العظيم في القرن الرابع الهجري، فما نُسب إلى العامّة فيه يستحق أن يدرس دراسة فاحصة وافية تنصف اللغة الصحيحة أولًا، والعامّة ثانيًا.

ومن أبرز الأسباب التي دعت البحث إلى اختيار هذا الموضوع، ما يأتي:

١- وضع نماذج من المستوى الصّوتي من لغة العامّة في ميزان كلام العرب.

٢- الوقوف على أبرز الظواهر الصوتية فيما نُسب إلى العامّة في تهذيب اللغة.

٣- محاولة معرفة موقف أبي منصور الأزهري ممّا نسبه هو إلى العامّة أو نقل نسبته إليهم؛ من حيث التصحيح والتلحين.

٤- معرفة موقف اللغويين في عمومهم ممّا نسبه التهذيب إلى العامّة.

٥- توثيق صلة الباحث بفن التصحيح اللغوي؛ إذ سبقت له بحوث في هذا الفن.

٦- محاولة معرفة ما إذا كان للمستوى الصّوتي في لغة العامّة المتقدّمين صلة بالعامية المعاصرة في بلادنا عمّة، وقرى جنوب المدينة خاصة؛ إذ هي المحيط الذي للبحث معرفة جيّدة به.

٧- أهمية تهذيب اللغة في بابه؛ إذ يُعدُّ من أقدم المعجمات التي انطوت على نقولٍ لعلماء فُقدت مصنفاتهم، في لغة العامّة.

الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات السابقة التي لها صلة بهذا الموضوع ما يأتي:

١- لغة العامّة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري، -دراسة لغوية- رسالة تقدم بها: أحمد أسامة علاء الدين درويش لطفي، إلى مجلس كلية

الآداب في الجامعة الإسلامية ببغداد، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

ولم يقف عليها البحث إلا بعد تمامه؛ فلم يُفد منها كلمة واحدة مع قيمتها العالية، ومن يطلع على العملَيْن يرى الفرق في المنهج وطريقة التناول بينهما.

وهي أقرب الدراسات التي وقف عليها البحث إليه، وتشترك معه في ثمانية ألفاظ، ولكنها تختلف عنه في أمور؛ هي:

الرسالة تناولت نماذج من لغة العامّة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري عمومًا. وهذا البحث يعنى بدراسة لغة العامّة في تهذيب اللغة؛ إذ عَمَد إلى جمع نماذج ممّا جاء مبثوثًا في ثناياه، وأن يكون البحث في معجم واحد يختلف عن كونه في قرن كامل حوى كثيرًا من المعجمات.

الرسالة تستعرض نماذج للظواهر في لغة العامّة والجانب المعياري لم يكن هدفًا للرسالة؛ لذلك لم تستقص الأقوال في بعض المسائل؛ مثل: (قنزع)[١]، و(الفَدّان)[٢].

بخلاف هذا البحث فالجانب المعياري أُسّه؛ لذلك تتبع ما نصّ التهذيب على أنه من لغة العامّة في مظانه من كتب اللغة، واستقصى الأقوال فيه.

الرسالة تناقش لغة العامّة على أنه لحن.

على حين هذا البحث تعامل مع ما نسب إلى العامة بحذر شديد؛ فلم يحكم عليه بصحّة أو لحن إلا بعد أن عرضه على ما دُوِّن من كلام العرب.

(١) ينظر لغة العامّة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري، ص: ٥٩.

(٢) ينظر لغة العامّة في معجمات الألفاظ في القرن الرابع الهجري، ص: ٩٢.

ومن الفروق -أيضًا- أن الرسالة لم تربط لغة العامّة فيها بالعامية المعاصرة.

أمّا هذا البحث فذكر ما له صلة من عامية اليوم بالعامية التي ذكرها أبو منصور -بحسب ما يعرفه البحث-.

٢- لغة العامة في الصحاح، دراسة لغوية، إعداد: د. عبد الله بن ناصر القرني، الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية -جامعة أم القرى، نشر البحث في مجلة جامعة طيبة، للآداب والعلوم الإنسانية، السنة: الثانية، العدد: ٤، ١٤٣٥هـ.

والفرق بين البحثين أن كلًّا منهما متعلق بكتاب، ومعلوم أن الجوهري لم يرد في صحاحه ذكر للتهذيب أو لصاحبه.

٣- ظاهرة اللحن في اللغة العربية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، إعداد حسن محمد إسماعيل شلبي، رسالة ماجستير، في جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٧١م.

ولم يتيسر للبحث الاطلاع عليها، ولكن يبدو من عنوانها أنها تتناول اللحن في مدّة زمنية سبقت ظهور كتاب تهذيب اللغة.

٤- التصويب اللغوي في لحن العامة من القرن الرابع الهجري، إعداد أحلام فاضل عبود، رسالة دكتوراه، في جامعة بغداد.

ولم يتيسر الاطلاع عليها.

٥- قضية اللحن في اللغة العربية حتى نهاية القرن الرابع الهجري، إعداد: إشراقة نور الدين الصافي محمد، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، سنة ٢٠١٠م.

وقد اطلعت عليها فكانت تتناول الجانب النظري من أخبار اللحن واللاحنين.

٦- مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، أحمد محمد قدور، صدر عن وزارة الثقافة وإحياء التراث العربي، بدمشق.

وقد اطلع عليه البحث، فالكتاب يتحدّث عن المستوى الدلالي في المؤلفات التي صُنّفت في اللحن والتثقيف اللغوي.

٧- اللحن اللغويّ من خلال النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦هـ، رسالة دكتوراه للباحث، تقدّم بها لكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٣٧هـ.

تناولت ما حُكِم عليه باللحن في كتاب النهاية، من ألفاظ الحديث وغيرها.

على حين تناول هذا البحث لغة العامّة، ولم يشترك العملان إلا في مسألتين.

خُطّة البحث:

بني هذا البحث على مقدّمة، وثمانية مباحث، وخاتمة، وفهرس، كما يأتي:

المقدّمة، وفيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطّة البحث، ومنهجه.

المبحث الأول: ما زادت فيه العامّة صوتًا وحذفت منه آخر.

المبحث الثاني: ما أبدلت فيه العامّة صوتًا وزادت آخر.

المبحث الثالث: ما حذفت العامّة منه صوتًا وأبدلت آخر.

المبحث الرابع: إبدال العامّة الأصوات، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إبدالهم الحروف.

المطلب الثاني: إبدالهم الحركات.

المبحث الخامس: إبدال العامّةِ الحركات، وتثقيلهم المخفف.

المبحث السادس: تخفيف العامّةِ المثقّلَ.

المبحث السابع: تثقيل العامّة المخففَ.

المبحث الثامن: إمالة العامّة الحروفَ.

منهج البحث:

سار البحث على المنهج الوصفي الاستقرائي المعياري، مراعيًا الضوابط المرسومة للبحوث العلمية الأكاديمية، ويتمثل ذلك في العناصر الآتية:

١- حصر جميع الألفاظ التي نسبت إلى العامّة في تهذيب اللغة، وتصنيفها حسب مستويات اللغة الأربعة، ثم انتخاب نماذج لتلك الألفاظ في مستواها الصوتي.

٢- محاولة إحاطة النماذج المختارة بالظواهر الصوتية في لغة العامة في تهذيب اللغة.

٣- تصنيف الألفاظ المنتخبة بحسب المباحث كما جاء في خُطَّة البحث، ثم دراستها.

٤- الاكتفاء من كلام أبي منصور الأزهري بما يوضّح المسألة محل الدراسة من لغة العامة، مع كتابته بخط مميز.

٥- دراسة المسائل كما ذكرها أبو منصور الأزهريّ، وإن وجدت في نقوله عن بعض العلماء خلاف ما في كتبهم: نبّهت عليه في الحاشية.

٦- إذا كان يتنازع في اللفظة أكثر من مستوى لغوي فإن البحث يعالجها في المستوى الأنسب لها.

٧- ذكر موقف أبي منصور من الألفاظ المنسوبة إلى العامّة، ومحاولة تلمس موقفه من الألفاظ التي لم يصرح برأيه فيها؛ إذ محاولة معرفة رأيه مهم لا سيما أن الألفاظ محل الدراسة تنطلق من تهذيبه.

٨- إذا وقف البحث على أكثر من ثلاثة علماء لهم القول نفسه في المسألة المختلف فيها، يكتفي بالإشارة إلى ثلاثة منهم في المتن، ويذيل ذكرهم بكلمة (وغيرهم)، مشيرًا إلى مثال لهم في الحاشية.

٩- يكتفي البحث بنقل قول أحد العلماء القائلين بالقول نفسه إلا إذا كان ثمت فروق بين الأقوال.

١٠- بُنيت المباحث والمطالب بناء على ما أُخِذ على لغة العامّة في تهذيب اللغة لا بحسب ما يصل إليه البحث بعد دراسة المسألة.

١١- في المباحث أو المطالب التي دُرست تحتها أكثر من مسألة رُوعي الترتيب الأبجدي في وضع المداخل.

١٢- محاولة عدم ذكر ما استُشهد به للغة العالية من قرآن أو حديث أو شعر ما أمكن، إلا ما جاء عرضًا؛ تجنّبًا للإطالة؛ فهي محل اتفاق.

١٣- إذا وردت لهجات أخَر في المسألة محل الدراسة يشير إليها البحث بإيجاز.

١٤- وضع اللهجات الفصيحة والصحيحة في المسألة محل الدراسة في المدخل بين هلالين بخط مثقل.

١٥- إذا ظهر للبحث سبب ارتكاب العامّة اللحن في ما لحنت فيه يشير إليه، أمّا إذا كان ما تكلمت به محفوظًا عن العرب فلن يتوقف عند سبب استعماله من قبلهم.

١٦- إذا كان ما تكلمت به العامّة في القرن الرابع وما قبله ما زال موجودًا في لغة العامّة اليوم في السعوديّة عامّة وقرى جنوب المدينة خاصّة، فإن البحث يشير إليه-بحسب ما يعرفه-.

١٧- وضع الحديث الشريف بين علامتي تنصيص؛ ""، وكلام أبي منصور محل الدراسة بين مزدوجين؛ «»، والمنقول بنصّه غير النص محل الدراسة بين هلالين مزدوجين؛ (())، والألفاظ محل المناقشة بين هلالين؛ ().

١٨- عزو الأحاديث النبوية، فإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما الاكتفاء بالعزو إليهما أو أحدهما، وما لم يكن فيهما عزوه إلى مظانه من كتب السنة مع ذكر كلام أهل العلم في بيان درجته -إن أمكن-.

١٩- توثيق الشواهد الشعرية مع نسبتها إلى قائليها من الدواوين -إذا وجدت- أو من كتب المجموعات الشعرية، ثم من كتب النحو المعتمدة، فإن لم يوجَد الشاهد الشعري في كتب النحو أو اللغة يوثّق من الكتب التي ذكرته.

٢٠- الالتزام بقواعد الإملاء، وعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

وفي الختام أسأل الله الإخلاص في القول والعمل، وأستعيذ به من الزَّيغ والزّلل، فهو حسبي ونعم الوكيل.

وصلى الله وسلّم على عبده ورسوله؛ نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

كتبه: محمد بن نافع بن ضيف الله العوفي.

بالمدينة النبويّة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام.

بتاريخ ٢٨/١٠/١٤٤١من الهجرة النبويّة.

المبحث الأول: ما زادت فيه العامّة صوتاً وحذفت منه آخر

١- (حمَام طُرْآني وطُوراني)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: « **وقَالَ أَبُو حَاتِم: حمام (طُرْآني)، من طَرَأَ علينا فلانٌ أَي طَلَع ولَم نعرفه، قَالَ: والعامة تَقول: حمام (طُورانيٌّ)، وَهُوَ خطأ**»[(١)].

على ما نقله أبو منصور الأزهري عن أبي حاتم: فالعامّة لحنت باستعمالها (طُوراني) بدل (طُرْآني).

ولم يظهر للبحث موقف أبي منصور الأزهري ممّا نسبه أبو حاتم إلى العامّة، وإن نقل عن الليث في (طور) استعمال (طوراني)[(٢)]، ولم يعترض عليه، ومن منهج أبي منصور إذا نقل عن الليث ما يرى خلافه ينبه عليه[(٣)]، ومع هذا فالبحث يتوقف في موقف أبي منصور، ولن يُحَمّل نقله أكثر ممّا يحتمل.

ويظهر من كلام أبي حاتم، أن العامّة في استعمالها (طُوراني)بدل (طُرْآني): زادت صوتًا وهو الواو، وحذفت آخر وهو الهمزة[(٤)] ؛ لذلك درس البحث المسألة تحت هذا المبحث

وسيتضح -إن شاء الله تعالى- من دراسة المسألة، ما إذا كانت العامّة زادت وحذفت باستعمالها (طُوراني) بدل (طُرْآني)، أو نطقت بكلمة من جذر آخر.

---

(١) تهذيب اللغة: ١٤/٧: (ط ر أ).

(٢) ينظر السابق: ١٤/١٠: (ط و ر).

(٣) ينظر السابق: ١/٢٥.

(٤) ويحتمل أن أبا حاتم يرى أن العامة باستعمالها (طُوراني) أبدلت الهمزة واوًا، وقلبت قلبًا مكانيًا بتقديم لام الكلمة على عينها، ولكن البحث يميل إلى ما ذكر في المتن؛ لذلك بني المبحث عليه.

ولا خلاف بين اللغويين -فيما اطلع عليه البحث- في فصاحة استعمال (طُرْآني) في قولهم: حمَامٌ طُرْآني؛ نسبة إلى جبل طُرْآن[١]، أومن طَرَأَ على القوم يَطْرَأُ طرْءاً وطُرُوءاً؛ أتاهم من مكان، أو طلع عليهم من بلَد آخَر، أو خرج عليهم من مكان بعيد فجأة، أو أتاهم من غير أن يعلموا[٢]، ولكن اختلفوا في صحّة ما استعملته العامّة وهو (طُوراني)، على قولين:

القول الأول: لحّن ما استعملته العامّة؛ وهو قولهم: حَمَامٌ (طُوراني)، وصوّب حَمَام (طُرْآني)، وهو قول الخليل بن أحمد، وابن سيده[٣]، وياقوت الحموي[٤].

قال الخليل بن أحمد: ((وطُرْآن: جبل فيه حمام كثير، إليه ينسب الحمام (الطُّرْآني)، والعامة تسميها: (الطُّورانية) غلطًا))[٥].

فقوله: (الطُّورانية): هي الواحدة منه.

القول الثاني: أجاز ما استعملته العامّة؛ وهو (طوراني)؛ من قولهم: حمام (طوراني). وممّن ذهب إليه الجاحظ[٦]، والجوهري[٧]، وابن فارس.

---

(١) لم يقف البحث على موقع هذا الجبل عند البلدانيين، فمن ذكره منهم اكتفى باسمه. ينظر معجم ما استعجم: ٨٨٩/٣، ومعجم البلدان: ٢٤/٤، (ط ر أ).

(٢) ينظر مثلًا كتاب العين: ٤٤٨/٧، والمحكم والمحيط الأعظم: ٢٠٣/٩، والتكملة والذيل والصلة: ٣٤/١، ولسان العرب: ١١٤/١، والقاموس المحيط، ص: ٤٦، وتاج العروس: ٣٢٥/١، (ط ر أ).

(٣) ينظر المخصص: ٣٤٩/٢.

(٤) ينظر معجم البلدان: ٢٧٢/٦: (ط ر أ).

(٥) كتاب العين: ٤٤٨/٧: (ط ر أ).

(٦) ينظر الحيوان: ١٧٧/٢.

(٧) ينظر الصحاح: ٧٢٧/٢: (ط و ر).

وهو من (طور) لا من (طرأ)؛ قال ابن فارس: ((ومن الباب.... قولهم للوحْشِيّ من الطّير وغيرها: طُورِيٌّ و(طُورَانِيٌّ)، فهو من هذا، كأنّه تَوَحَّشَ فَعَدَا الطَّوْرَ، أيْ: تباعد عن حَدِّ الأَنِيس))[1].

الرّاجح: استعمال (طُرْآني) و(طوراني) فصيح؛ فـ(طُرْآني) في قولهم: حَمَام طُرْآني؛ إمّا نسبة إلى جبل طرآن، وإمّا من طَرَأَ فلان إذا لم يُعرف من أين أتى أو ظهر فجأة، و(طوراني) أي: متوحِّش.

وقد توهم من لحَّن استعمال العامّة في قولهم: حمَام طوراني، أنه من (طرأ) وأن العامّة زادت وحذفت من الكلمة أو أبدلت ثم قلبت فيما استعملته، والأمر ليس كما توهموا؛ إذ كل لفظة من جذر خلاف الجذر الآخر؛ فـ(طُرْآني) من (طَرَأَ)، و(طُوراني) من (طَوَرَ)، فهو من الترادف.

وبناءً عليه فإن ما استعملته العامّة في قولها: حمام (طوراني) فصيح. ويكون ما ذهب إليه أبو حاتم ومن وافقه؛ من تلحين قول العامّة حمام (طوراني) مرجوحًا.

(١) معجم مقاييس اللغة: ٤٣١/٣: (ط و ر).

المبحث الثاني: ما أبدلت فيه العامّة صوتاً وزادت آخر

المراد بالإبدال هو المعروف بالإبدال اللغوي؛ قال عنه ابن فارس: ((ومن سنن العرب: إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، وهو كثير مشهور، قد ألف فيه العلماء))(١).

وهو موقوف على السّماع، ومن أسمائه البدل والمبدول، والقلب والمقلوب، والمحوّل، والتماثل، والمماثلة، والتعاقب(٢)، وسمّاه سيبويه المضارعة؛ إذ قال: ((باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه، والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه))(٣).

وقد اختلف فيه اللغويّون؛ فمنهم من يرى أنّ الإبدال إقامة حرف مكان حرف مطلقاً؛ كخالد الأزهري(٤)، وأبي الطيب اللغوي كما يظهر من كلامه(٥).

ومنهم من يقصره على الإبدال بين الحروف المتقاربة في المخرج، أو المتشابهة في الصفات الصوتية؛ كأبي علي الفارسي(٦).

والإبدال كما يكون في الحروف يكون في الحركات(٧).

---

(١) ينظر الصاحبي في فقه اللغة العربيّة، ص: ٣٣٣، فمن أشهر مؤلّفات الإبدال المتداولة: القلب والإبدال، لابن السِّكِّيت، والإبدال والمعاقبة، للزجاجي، والإبدال، لأبي الطيّب اللغوي.

(٢) ينظر التطور اللغوي، ص: ٣٠، ومقدّمة محقق الإبدال: ١/٧، والأصوات العربية، ص: ١٩١.

(٣) كتاب سيبويه: ٤/٤٧٧.

(٤) ينظر التصريح بمضمون التوضيح: ٥/٣٦١.

(٥) ينظر المزهر: ١/٤٦٠.

(٦) ينظر سر صناعة الإعراب: ١/١٨٠.

(٧) ينظر الإبدال في لغات الأزد، ص: ٤٣٢.

فيكون التعريف الذي يراه البحث : إبدال حرف من حرف مطلقًا، أو حركة من حركة.

وسوف يسير البحث في دراسة ما أبدلته العامّة -إن شاء الله- وَفق هذا التعريف.

٢- (الأَسْكَف والأُسْكُوف والإِسْكاف والسَّكّاف والسَّيْكَف)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: **«ثعلب عن ابن الأعرابي قال: المصَلِّل: (الأَسْكَف)، وهو (الإسْكافُ) عند العامّة»**[(١)].

لم يصرح أبو منصور فيما نقله عن ثعلب عن ابن الأعرابي هنا بموقفهما من استعمال العامّة (الإسكاف) لصانع الأحذية؛ أهو لحن أو فصيح؟ ولكن ابن الجوزي نصّ على تلحينهما العامّة في استعماله)[(٢)].

وأمّا أبو منصور الأزهري فعلى ما يظهر من نقله في (سكف) أنه لا يذهب إلى ما ذهب إليه ثعلب وابن الأعرابي[(٣)].

وبناء على ما ذهب إليه ثعلب تبعًا لابن الأعرابي: العامّة في استعمالها (الإسكاف) بدل (الأَسْكَف)؛ كسرت الهمزة وحقها أن تفتح وزادت ألفًا؛ فهي إذًا أبدلت صوتًا وزادت آخر.

فهل ما استعملته العامّة لحن أو فصيح؟

لا خلاف بين اللغويين -فيما اطلع عليه البحث- في فصاحة (الأَسْكَف)؛ بدلالة صانع الخِفَاف[(٤)]، ولكن اختلفوا في (الإسْكَاف)؛ -وهو ما

---

(١) تهذيب اللغة: ٨١/١٢: (ص ل).

(٢) ينظر تقويم اللسان، ص: ٦٠.

(٣) ينظر تهذيب اللغة: ١٠/ ٤٧: (س ك ف).

(٤) ينظر مثلًا الصحاح: ١٣٧٥/٤، ومعجم مقاييس اللغة: ٩٠/٣، والمحكم والمحيط الأعظم: ٧٢٦/٦، ولسان العرب: ١٥٧/٩، وتاج العروس: ٤٥٠/٢٣، (س ك ف).

استعملته العامّة- بالدَّلالة نفسها، على قولين:

القول الأول: لحَّن ما استعملته العامّة؛ وهو قولهم لخارز الأحذية: (الإسْكاف)، قال بهذا القول ابن الجوزي(١)، والصفدي(٢)، والكفوي.

وهذا القول هو الذي ذهب إليه ثعلب تبعًا لابن الأعرابي.

وعلّة منع ما استعملته العامّة عند هذا الفريق: أن (الإسكاف) كل صانع إلّا صانع الأحذية خاصّة، لا يقال له: (الإسكاف) وإنّما يقال له: (الأَسْكَف). كذا قال الكفوي(٣).

القول الثاني: أجاز ما استعملته العامّة؛ وهو (الإسْكاف)؛ بدلالة خارز الأحذية، وعلى هذا القول كثير من أهل اللغة؛ منهم ابن دريد(٤)، والفارابي(٥)، وابن فارس، وغيرهم(٦).

فـ(الإسكاف) عند هذا الفريق عامّة في كلِّ صانع؛ قال ابن فارس: **((وأمّا (الإسْكاف): فيقال: إن كل صانع (إسكاف) عند العرب))**(٧).

والراجح أن استعمال (الأَسْكَف) بدلالة صانع الأَحذية هو اللغة العالية، إذ لم يقف البحث على من خالف في فصاحتها، و(الإسْكاف) لهجة فصيحة في (الأَسْكف)؛ فقد أجازها كثير من أهل اللغة؛ فهي عامة في كل صانع ومنهم صانع الأحذية والخفاف.

---

(١) ينظر تقويم اللسان، ص: ٥٩.

(٢) ينظر تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص: ١٠٤.

(٣) ينظر الكليات، ص: ٨٢.

(٤) ينظر جمهرة اللغة: ١١٩٤/٢.

(٥) ينظر معجم ديوان الأدب: ٢٧٧/١.

(٦) منهم ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم: ٧٢٦/٦: (س ك ف).

(٧) معجم مقاييس اللغة: ٩٠/٣: (س ك ف).

وفي (الأَسْكَف) لهجات غير (الإسْكاف)؛ وهي: (الأُسْكُوف)، و(السَّكّاف)، و(السَّيْكَف)[1].

وبناء على ما سبق تبيّن أن استعمال العامّةِ (الإِسْكَاف) بدلالة صانع الأحذية فصيح.

ويكون ما ذهب إليه ثعلب وابن الأعرابي، ومن وافقهما؛ من تلحين استعمال العامّة (الإسْكاف) بدلالة صانع الأحذية مرجوحًا.

(١) ينظر تاج العروس: ٢٣/٤٥٠: (س ك ف).

المبحث الثالث: ما حذفت العامّة منه صوتاً وأبدلت آخر

٣- (أُتْرُجَّة وتُرُنْجَة)[١]

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: « و(الأُتْــرُجّ): معــروف، والعوامّ يقولون: (أُتْرُنْج)، و(تُرُنْج). والأُولَى كلام الفصحاء»[٢].

فالعامّة على ما نقل عنهم أبو منصــور الأزهــري اســتعملت بــدل (الأُتْرُجّ): (الأُتْرُنْج) (والتُّرُنْج)، ففي الكلمة الأُولى أبدلت العامّة، وفي الثانيــة حذفت من الكلمة، وأبدلت.

لم يصرح أبو منصور بتلحين العامّة هنا، والظاهر أنه يــراه خــلاف الفصيح.

والمسألة ستدرس -إن شاء الله تعالى- في مبحثين مختلفين؛ وهما:

مبحث ما أبدلت فيه العامّة صوتًا بآخر، وسيأتي[٣].

---

(١) في (الأُتْرُجة) لهجات فصيحة أُخَر، لم يثبتها البحث في المدخل لأنه تتعلــق ببعضــها دراسة لاحقة في مبحث الإبدال -إن شاء الله تعالى-؛ في مسألة رقم (٤) من البحث.

(٢) تهذيب اللغة: ٥/١١: (ت ر ج).

(٣) ينظر مسألة رقم (٤) من البحث.

والمبحث الآخر: ما حذفت منه العامّة صوتاً وأبدلت آخر، وهو الذي البحث هنا بصدده. وبالله التوفيق.

فالعامّة في استعمالها (التُّرُنْج)؛ جمع تُرُنْجة، بدل (الأُتْرُجّ)؛ جمع (أُتْرُجّة)، حذفت صوتاً وهو الهمزة، وأبدلت صوتاً آخر؛ وهو النون من الجيم الساكنة.

فهل ما نطقت به العامّة لحن أو فصيح؟

لا خلاف بين اللغويين -فيما اطلع عليه البحث- في فصاحة (الأُتْرُجّ)؛ جمع (أُتْرُجَّة)[1]، وهي الثمرة المعروفة، ولكن اختلفوا في صحّة (التُّرُنْجُ) جمع (تُرُنْجَة) على قولين:

القول الأوّل: لحّن ما استعملته العامّة؛ وهو (التُّرُنْجَة)، وصوّب (الأُتْرُجَّة)، وهو منقول عن الأصمعي[2]، وأبي حاتم[3]، وقول أبي منصور الثعالبي، وغيرهم[4].

قال أبو منصور الثعالبي؛ في اعتراضه على قول المتنبّي -من الوافر-:

شَدِيدُ البُعْدِ مِنْ شُرْبِ الشَّمُولِ (تُرُنْجُ) الهِنْدِ أَوْ طَلْعُ النَّخِيلِ[5]:

((والمعروف عند العرب (الأُتْرُجّ)، و(التُّرُنْج) ممّا يغلط فيه العامّة))[6].

---

(١) ينظر مثلًا الصحاح: ٣٠١/١، ومعجم مقاييس اللغة: ٣٤٧/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٣٥٥/٧، ولسان العرب: ٢١٨/٢، والقاموس المحيط، ص: ١٨٢، وتاج العروس: ٤٣٨/٥، (ت ر ج).

(٢) نقله عنه هشام الوقشي في كتابه التعليق على الموطأ: ٢٥٥/٢، ومحمد اليفرني في كتابه الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه: ٣٩٨/٢.

(٣) ينظر تاج العروس: ٤٣٧/٥: (ت ر ج).

(٤) منهم أبو هلال العسكري في كتابه التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء، ص: ٣١٤.

(٥) ديوان المتنبي، ص: ٣٤٣.

(٦) أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه، ص: ٧٥.

القول الثاني: أجاز استعمال العامّة (التُّرُنْج)، وهو قول أبي زيد[١]، وابن قتيبة، والقاضي عياض[٢]، وغيرهم[٣].

قال ابن قتيبة في باب ما يشدد والعامّة تخففه: ((وهذا أمر مُـؤَامّ – بتشديد الميم – مأخوذ من الأمم، وهو القُرب، وهي (الأُتْرُجَّة) و(الأتْرُجُّ)، وأبو زيد يحكي: (تُرُنْجَة) و(تُرُنْج) –أيضًا))[٤].

فابن قتيبة نقل عن أبي زيد استعمال (تُرُنْجة) ولم يعترض عليه، فدلّ على أنه يرى استعمالها.

والراجح أن اللغة الفصحى استعمال (أُتْرُجَّة)؛ إذ لم يقف البحث على من خالف في فصاحتها؛ كما تقدّم.

وأمّا (تُرُنْجَة) وهي التي استعملتها العامّة فلهجة فصيحة في (الأُتْرُجّة)؛ أثبتها جمع من أهل اللغة، وقد وردت أسماء بعضهم في القول الثاني من هذه المسألة.

والهمزة في (الأُتْرُجّة) زائدة؛ فوزنها (أُفْعُلّة)[٥]، ووزن (تُرُنْجة) (فُعُنْلة)، فالنون فيها زائدة، إذ هي من (تَرَجَ).

وفي (الأُتْرُجّة) لهجات أخر، وسوف يرجي البحث –إن شاء الله تعالى– ذكرها إلى مبحث الإبدال[٦].

---

(١) ينظر كلام أبي زيد في أدب الكاتب، ص: ٣٧٥، وتقويم اللسان وتلقيح الجنان، ص: ١٩٠، ومشارق الأنوار على صحاح الآثار: ١٦/١.

(٢) ينظر السابق نفسه.

(٣) منهم ابن قرقول في كتابه مطالع الأنوار على صحاح الآثار: ١٨٥/١.

(٤) أدب الكاتب، ص: ٣٧٥.

(٥) ينظرالأصول في النحو: ١٨٨/٣، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر، ص: ٢٣٣، وسفر السعادة وسفير الإفادة: ٢٩/١.

(٦) ينظر مسألة رقم (٤)، من البحث.

وبناء على ما سبق فإن ما تكلمت به العامّة وهو قــولهم: (التّرُنْجَــة) للثمرة المعروفة طيبة الرائحة: فصيح.

ويكون ما ذهب إليه أصحاب القول الأوّل في هــذه المســألة ومــن وافقهم؛ من تلحين قول العامّة: (تُرُنْجَة) مرجوحًا.

المبحث الرابع: إبدال العامّة الأصوات

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إبدالهم الحروف

٤- (أُتْرُجَّة وتُرُنْجَة وأُتْرُنْجَة وتُرُجَّة وأُتْرُجَة)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: « **و(الأُتْرُجُّ): معروف، والعوامّ يقولون: (أُتْرُنْج)، (وتُرُنْج). والأُولَى كلام الفصحاء**»[(١)].

فالعامّة على ما نقل عنهم أبو منصور الأزهري استعملت بدل (الأُتْرُجّ): (الأُتْرُنْج) (والتُّرُنْج).فأمّا (التُّرُنْج) فسبقت دراستها في مبحث ما حذفت منه العامّة صوتًا وأبدلت آخر[(٢)].

وأمّا (الأُتْرُنْج): فهنا مكانها، وظاهرٌ أنّ العامّة أبدلت من الجيم الساكنة في (أُتْرُجّ): نونًا، فقالت: (أُتْرُنْج)، فهل ما نطقت به العامّة محفوظ أو لحنت فيما استعملته؟

لا خلاف بين اللغويين -فيما اطلع عليه البحث- في فصاحة (الأُتْرُجّ)؛ جمع (أُتْرُجَّة)[(٣)]، وهي الثمرة المعروفة، ولكن اختلفوا في صحّة (الأُتْرُنْجُ) جمع (أُتْرُنْجَة) على قولين:

القول الأوّل: لحَّنَ ما تكلمت به العامّة وهو استعمال (أُتْرُنْج) وصوَّب استعمال (أُتْرُجّ)، وهو قول ابن قتيبة، وابن الجوزي[(٤)]، وابن الملقن[(٥)].

---

(١) تهذيب اللغة: ٥/١١: (ت ر ج).

(٢) ينظر مسألة رقم (٣)، من البحث.

(٣) ينظر مسألة رقم (٣)، من البحث؛ إذ ذكر البحث هناك أمثلة للمصادر التي لم يقف فيها على من خالف في فصاحة (الأُتْرُجّة).

(٤) ينظر تقويم اللسان، ص: ٦٨.

(٥) ينظر التوضيح لشرح الجامع الصحيح: ٣٣/٥٨٤.

قال ابن قتيبة في باب ما يشدد والعامّة تخففه: ((وهذا أمر مُـؤَامّ – بتشديد الميم – مأخوذ من الأمم، وهو القُرب، وهي الأُتْرُجَّة والأُتْرُجُّ، وأبو زيد يحكي: تُرُنْجَة وتُرُنْج –أيضًا))[١].

القول الثاني: أجاز ما استعملته العامّة؛ وهو (الأُتْرُنْج)، إضافة إلى (الأُتْرُجّ)، وعلى هذا كثير من أهل اللغة؛ كابن السِّكِّيت[٢]، وابن مكِّي الصِّقلِّي[٣]، وابن هشام اللخمي، وغيرهم[٤].

قال ابن هشام اللخمي: ((و(الأُتْرُجَّة): فيها ثلاث لغات: (أُتْرُجَّة)، وهي الفصيحة، والجمع: (أُتْرُجّ)، ويقال: (تُرُنْجَة) –كما تنطق بها العامة– وهي أضعف، والجمع: (تُرُنْج)، ويقال –أيضا–: (أُتْرُنْجَة)، والجمع: (أُتْرُنْج)، وهي اللغة الثالثة))[٥].

والراجح أن اللغة الفصحى استعمال (أُتْرُجَّة)؛ إذ لم يقف البحث على من خالف في فصاحتها؛ كما تقدّم.

وأمّا (أُتْرُنْجَة) وهي التي استعملتها العامّة فلهجة فصيحة في (الأُتْرُجّة)، فقد أثبتها جمع من أهل اللغة. وروي في الموطأ (الأُتْرُجّة) و(الأُتْرُنْجة): في حديث: "... وأنّ عثمان بن عفّان قَطَعَ في أترجّة قوّمت بثلاثة دراهم"[٦].

---

(١) أدب الكاتب، ص: ٣٧٥.

(٢) ينظر إصلاح المنطق، ص: ١٧٨.

(٣) ينظر تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص: ١٩٠.

(٤) منهم القاضي عياض في مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ١٦/١: (أ ت ر).

(٥) المدخل إلى تقويم اللسان، ص: ١٣٨.

(٦) الموطأ: ٥/ ١٢١٨، ولم يقف البحث على حكمٍ على الأثر.

قال محقق الموطأ: ((في ص وبهامش الأصل في ع: (أُتْرُنْجَةٍ)))[1] .

وذكر غير واحد من شراح الغريب أنه روي في الموطأ بالوجهين؛ أي: (أُتْرُجّة) و(أُتْرُنْجَة)؛ كابن قرقول[2]، واليفرني[3].

وفي (الأُتْرُجّة) لهجات غير (أُتْرُنْجَة)؛ وهي: (تُرُنْجَة)،و(تُرُجَّة) و(أُتْرُجَة) -بتخفيف الجيم-[4]، فيصبح الجميع خمسًا.

و(التُّرُنجة) ما زالت مستعملة في لغة العامة في نجد كما ذكر الدكتور عبد الرحمن العثيمين -رحمه الله-[5] .

وبناء على ما سبق فإن ما تكلمت به العامّة وهو قولهم: (أُتْرُنْجة) للثمرة المعروفة طيبة الرائحة: فصيح.

ويكون ما ذهب إليه أصحاب القول الأول في المسألة ومن وافقهم؛ من تلحين قول العامّة: (أُتْرُنْجّة): مرجوحًا.

٥- (تِيسِي)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: «**وقال القُتَيْبيّ: في حديث أبي أيّوب "أنه ذكر الغُول[6]، وقال: قل لها (تِيسِي) جَعَارِ"[7]. قال وقوله: (تِيسِي)،**

---

(١) السابق نفسه.

(٢) ينظر مطالع الأنوار على صحاح الآثار: ١/١٨٥.

(٣) ينظر الاقتضاب في غريب الموطأ: ٢/١٩٠.

(٤) ينظر اللهجتان في تاج العروس: ٥/٤٣٧، ٤٣٨: (ت ر ج).

(٥) ينظر التعليق على الموطأ: ٢/٢٥٥.

(٦) في المطبوع: (القول)، وهو تصحيف.

(٧) لم يقف عليه البحث مخرجًا، وذكره الخطابي في غريب الحديث: ٢/١٧٥، والهروي في الغريبين: ١/٢٦٥، وابن الجوزي في غريب الحديث: ١/١١٥، ولم أقف على حكمٍ على الحديث، وهو في أصله من أمثال العرب، يقال للرجل إذا كان أحمق: تيسي جعار؛ وذلك أن الضبع إذا وقعت في الغنم قتلت أكثر مما تأكل، والعرب إذا استكذبت الرجل تقول: تيسي جعار، أي كذبت، ولم يعرف أصل هذه الكلمة، والتيس جبل باليمن، ويقال: فلان يتكلم بالتيسية، أي بكلام أهل ذلك الجبل. ينظر النوادر، لأبي مسحل: ٢/٤٩٨، ومجمع الأمثال: ١/١٤٠، وزهر الأكم في الأمثال والحكم: ١/٣٢٨، وتاج العروس: ١٥/٤٨٨: (ت ي س).

كلمة تقال في معنى الإبطال للشّيء والتكذيب؛ فكأنّه قال لها: كذبتِ يا خاريَة[1]. قال: والعامَّة تُغيِّر هذا اللّفظ؛ تبدل من التّاء طاء، ومن السّين زايًا؛ لتقارب ما بين هذه الحروف من المخارج»[2].

فابن قتيبة –على ما نقله عنه أبو منصور– لحن ما استعملته العامّة في قولهم: (طيزي)؛ بدل (تِيسي).

والظاهر أن أبا منصور تابعَ ابن قتيبة فيما ذهب إليه؛ وذلك يتجلى في سوق كلام ابن قتيبة، وعدم اعتراضه عليه، وإهمال الجذر (طيز) في التهذيب، بل وفي جميع المعجمات التي بين يدي البحث.

فالعامّة أبدلت التاء طاء، والسين زايًا.

فهل ما تكلمت به العامّة لحن أو محفوظ؟

ما ذهب إليه أبو منصور تبعًا لابن قتيبة من تلحينهما العامّة في قولهم لإبطال الشيء وتكذيبه: (طيزي) بدل (تِيسي)؛ ما ذهبا إليه تابعهما فيه أبو عبيد الهروي[3]، وابن الجوزي[4]، وابن الأثير[5]، وغيرهم[6].

وقد تتبع البحث كثيرًا من كتب اللغة ولم يقف على من أجاز استعمال (طِيزي) بدل (تِيسِي) –بإبدال التاء طاء والسين زايًا–؛ بدلالة إبطال الشيء والتكذيب به، وجميع من تعرضوا لهذا الإبدال يظهر من كلامهم متابعة ابن قتيبة فيما ذهب إليه؛ وقد تقدّمت أسماء بعضهم، والجذر (طيز) مهمل في المعجمات العربية.

---

(١) في المطبوع: (جارية)، وهو تصحيف.

(٢) تهذيب اللغة: ٣٣/١٣: (ت ي س)، وينظر كلام ابن قتيبة في الغريبين: ٢٦٥/١: (تيس)، وغريب الحديث لابن الجوزي: ١١٥/١، ولم أقف عليه في كتب ابن قتيبة المطبوعة.

(٣) ينظر الغريبين: ٢٦٥/١: (ت ي س).

(٤) ينظر غريب الحديث له: ١١٥/١.

(٥) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢٠٢/١: (ت ي س).

(٦) منهم مرتضى الزَّبيدي في تاج العروس: ٤٨٨/١٥: (ت ي س).

والذي جعل العامّة ترتكب هذا الإبدال ما بين التاء والطاء من تقارب في المخرج، وكذلك في السين والزاي، كما قال ابن قتيبة.

والعامّة اليوم في جنوب المدينة المنورة يستعملون (الطِّيز) بدلالة الاست – أجلّ الله القارئ المكرّم–، بل هي بهذه الدَّلالة شائعة في البلاد وقد تكون في منطقة الخليج، ومع ذلك جذرها غير مُمَعْجَم.

وبناء على ما سبق يتبيّن للبحث أن استعمال (طيزي) بدل (تيسي) بإبدال التاء طاء والسين زايًا ؛ بدلالة إبطال الشيء والتكذيب به: من لحن العوام.

ويكون ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري تبعًا لابن قتيبة ومن وافقهما؛ من أن استعمال (طيزي) بدل (تيسي) من تغيير العوام: صحيحًا.

٦- (الرُّؤَساء)

قال أبو منصور الأزهري –رحمه الله–: **«الْحَرَّانِي عن ابن السِّكِّيت: يقال: قد ترأَّسْت على القوم، وقد رأَّسْتُك عليهم، وهو رئيسهم، وهم (الرُّؤساء)، والعامّة تقول: (رُيَساء)»**[(١)].

فالعامّة في قولهم (للرُّؤَساء): (رُيَساء): أبدلت من الهمزة ياء وظاهر كلام أبي منصور الأزهري تبعًا للحرّاني وابن السِّكِّيت تلحين ما استعملته العامّة في قولهم (للرؤساء): (رُيَساء)، وقد تابعهم في هذا المنع ابن منظور[(٢)]، ومرتضى الزَّبيدي.

قال مرتضى الزَّبيدي: ((وأمّا الرّئيس، فيجمع على الرُّؤساء، والعامّة تقول: الرُّيَساء))[(٣)].

---

(١) تهذيب اللغة: ٤٦/١٣: (ر س)، وينظر كلام ابن السِّكِّيت في إصلاح المنطق، ص:١٤٨.

(٢) ينظر لسان العرب: ٩٢/٦: (ر أ س).

(٣) ينظر تاج العروس: ١٠١/١٦: (ر أ س).

وقد تتبع البحث كثيرًا من كتب اللغة ولم يقف على من أجاز ما استعملته العامة؛ فاللغويون الذين وقف عليهم البحث: إمّا معرض عن استعمال العامة، وإمّا راد له[١]، اللهم إلا ما نقله ابن سيده عن الخليل بن أحمد، بقوله: ((صاحب العين، رئيس القوم: كبيرهم، والجمع: رؤساء ورِيَساء))[٢].

وقد تعقبه ابن سيده؛ بقوله: ((ليس لرِيَساء عندي وجه البتة إلا أن تكون الهمزة في رؤساء أبدلت واوًا إبدالا صحيحًا ليس على حد جُوَن، ثم قلبت الواو ياء لغير علة إلا طلب الخفة، ثم قلبت الضمة كسرة لمكان الياء))[٣].

وهذا الذي نقله ابن سيده عن الخليل بن أحمد –بغض النظر عمّا إذا كان صحيحًا أو لحنًا– ليس ممّا البحث فيه؛ إذ البحث في صحّة (رُيَساء) – بضم الراء، وقد أوردها البحث هنا للتنبيه على أنها لم تند عنه.

فمن حيث السماع لم تحفظ دواوين اللغة صحّة ما استعملته العامّة في قولهم: (رُيَساء)، ومن حيث القياس: فهو ليس ممّا ينقاس فيه إبدال الهمزة ياء؛ إذ تبدل الهمزة ياء في بابين:

أحدها: باب الجمع الذي على وزن مفاعل، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع، وكانت لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو واوًا منقلبة ياء[٤].

---

(١) ينظر مثلًا تهذيب اللغة: ٤٦/١٣، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٤٤/٨، ولسان العرب: ٩٢/٦، والمصباح المنير: ٢٤٥/١، وتاج العروس: ١٠١/١٦، (ر أ س).

(٢) المخصص: ٢٣٧/١، ولم يقف البحث على كلام الخليل بن أحمد في كتاب العين.

(٣) المخصص: ٢٣٧/١.

(٤) ينظر كتاب سيبويه: ٣٩٠/٤، والخصائص: ٤٨٨/٢، وإيجاز التعريف في علم التصريف، ص: ١١٥، وشرح شافية ابن الحاجب: ٦٠/٣.

الباب الثاني

إذا كسر ما قبل الهمزة؛ وهذا منه ما هو واجب الإبدال، ومنه ما هو جائزه

فالواجب في باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة، فإن الثانية تبدل ياء، إذا كانت الأولى مكسورة والثانية ساكنة، أو كانتا في موضع اللام والأولى ساكنة، أو كانتا متحركتين، وكانت الثانية مفتوحة بعد كسر، أو كانت الثانية مكسورة سواء أكانت الأولى مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة.

والجائز فيما فيه الهمزة ساكنة بعد حرف مكسور ليس مماثلًا لها، أو تكون الهمزة بعد ياء، أو تكون مكسورة بعد كسر(١).

(ورُيساء) -كما نطقت بها العامة- ليست من هاذين البابين في شيء.

فإن قيل: قد تكون همزة (رُؤَساء) أبدلت واوًا؛ لأن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها إبدالها قياسي(٢)، ثم أُبدلت الواوُ ياءً؟

فالجواب: نعم تبدل الواوُ ياءً في أحد عشر موضعًا، ولكن الإبدال الذي أحدثته العامّة في (رُؤَساء) ليس من تلك المواضع، وتجنّبًا للإطالة صَدف البحث عن استعراضها، هنا، ويمكن الرجوع إليها في مظانها(٣).

والراجح أنّ الصواب هو (الرُّؤَساء)، وأمّا ما تكلمت به العامّة وهو (رُيَساء) فهو من لحنهم.

وهم إلى اليوم في بعض قرى جنوب المدينة يقولون (للرؤساء): (الرِّيَسا) -بكسر الراء وإمالة فتحة الياء، والقصر-، وهو قريب ممّا نقله ابن سيده عن الخليل بن أحمد.

---

(١) ينظر الممتع الكبير، ص: ٢٥١، وشرح شافية ابن الحاجب:٣/٥٠، ٥٢.

(٢) ينظر البديع في علم العربية: ٢/٣٢٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٠/٥٠٤٥.

(٣) ينظر كتاب سيبويه: ٤/٣٣٥، ٣٦٠، ٣٦٥، وإيجاز التعريف في علم التصريف، ص: ١٣٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ٣/٨٣.

ويكون ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري -فيما يظهر من كلامه- ومن وافقه؛ من تلحين قول العامّة (للرؤساء): (رُيَسَاء): صحيحًا.

٧- (الصَّريقة والصَّليقة)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: **«قال ابن الأعرابيّ: روي عن ابن عبّاس أنّه كان يأكل يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلّى من طرف (الصَّرِيقَة)، ويقول: إنّه سنّة[١].قال أبو منصور: وعَوَامّ النّاس يقولون: (الصَّلائِق)؛ الرُّقاق، والصواب ما جاء عن هؤلاء الأئمة»[٢].**

لحّن أبو منصور العامّة في قولهم: (للصَّرِيقة): (الصليقة).

فالعامّة -على ما نقل عنهم أبو منصور- أبدلت بالراء لامًا، فهل ما نطقت به العامّة محفوظ عن العرب أو لحن؟وهذا ما سيبيّنه البحث فيما يأتي.

اختلف اللغويون في صحة ما استعملته العامّة؛ وهو قولهم: للخبز الرقيق: (الصَّلِيقَة) على قولين:

القول الأوّل: لحَّن استعمال العامّة (الصَّلِيقَة) بدلالة الرُّقاقة، وصوَّب (الصَّرِيقة)، وهو منقول عن ابن الأعرابي، وقال به ابن الجوزي[٣]، والصاغاني[٤].

---

(١) أخرجه بلفظ (الصريقة) أحمد في المسند، حديث (٢٨٦٦): ٥٦/٥، من حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، حديث (٣٢٠٩): ١٩٨/٢، والزمخشري في الفائق في غريب الحديث: ٢٩٦/٢. والحديث صحح إسناده شعيب الأرناؤوط في تحقيقه مسند أحمد: ٥٧/٥.

(٢) تهذيب اللغة: ٢٨٤/٨: (ص ر ق).

(٣) ينظر غريب الحديث لابن الجوزي: ٥٨٦/٢- ٥٨٧.

(٤) ينظر التكملة والذيل والصلة: ٩٧/٥: (ص ر ق).

قال أبو عبيد الهروي: ((في حديث ابن عباس "أنه كان يأكل يوم الفطر قبل أن يخرج إلى المصلى من طرف (الصريقة ويقول: إنه سنة" قال ابن الأعرابي: (الصريقة): الرُّقاقة ويجمع على صُرُق وصَرائق، والعامة تقول: (الصلائق) -باللام- والصواب: بالراء))[١].

القول الثاني: أجاز ما استعملته العامّة؛ وهو (الصَّلِيقَة)، وهو قول الخليل بن أحمد[٢]، والجوهري[٣]، وابن فارس، وغيرهم[٤].

ولم يتعرّض الخليل بن أحمد والجوهريّ (للصَّرِيقة)، بل أهملا الجذر (صرق)، وكذلك أهمله ابن فارس ولكن أجاز (الصَّرِيقة) (والصَّلِيقة)، وعدّه من الإبدال؛ وعبارته: ((.... ولا أنكر أن يكون هذا الباب كله محمولًا على الإبدال. فأمّا (الصَّلائق) فيقال: هو الخبز الرقيق، الواحدة (صَلِيقَة)، فقد يقال بالراء: (الصريقة)....))[٥].

واستشهد المجيزون لفصاحة (الصَّلِيقة) بحديث عمر بن الخطّاب -رضي الله عنه-: "لو شئت لكنتُ أطيبكم طعامًا، وأَرَقَّكم عيشًا، أَمَا والله ما أَجْهَلُ عن كَرَاكِرَ وأَسْنِمَةٍ، وعن صِلَاءٍ، وعن (صَلَائِقَ)، وصِنَابٍ"[٦].

---

(١) الغريبين: ١٠٧٤/٤: (ص ر ق).

(٢) ينظر كتاب العين: ٦٣/٥: (ص ل ق).

(٣) ينظر الصحاح: ١٥٠٩/٤: (ص ل ق).

(٤) منهم الخطابي في كتابه غريب الحديث: ١٣٢/٣.

(٥) معجم مقاييس اللغة: ٣٠٧/٣: (صلق).

(٦) أخرجه عبد الله بن المبارك في الزهد والرقائق، حديث (٥٧٩)، ص: ٢٠٤، وأبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث، حديث (٥٨١): ١٦٢/٤، وابن كثير في مسند الفاروق، حديث (٨٦٤): ٥٨١/٢، ولم يقف البحث على حكم على الأثر.

قال القاسم بن سلام في تفسير (الصلائق): ((قال[١] : والسلائق بالسين وهو كل ما سلق من البقول وغيرها. وقال غير أبي عمرو: هي (الصلائق) – بالصاد– ومعناها الخبز الرقيق))[٢] .

ومن شواهدهم ما أنشده الخليل بن أحمد[٣]، وغيره[٤] ؛ من قول جرير –من الوافر–:

تُكلِّفُني مَعيشَةَ آلِ زيْدٍ ومَنْ لِي (بالصّلائِقِ) والصِّنابِ[٥].

فقد فسّر أبو عبيدة معمر بن المثنى[٦] ومحمد بن حبيب[٧]: (الصلائق): بالخبز الرُّقاق، وهذا يؤيد ما ذهب إليه مجيزو ما استعملته العامّة.

وظاهر كلام ابن سيده أنّ (الصَّرِيقة) غير معروفة له؛ إذ قال: (الصريقة): الرُّقاقة، عن ابن الأعرابي، والمعروف: (الصليقة). وروى –يعني أبا عبيد– حديث عمر رضي الله عنه: " لو شئت لدعوت (بصرائق) وصناب". والأعرف: بصلائق، حكاه الهروي في الغريبين[٨].

---

(١) يعني أبا عمرو الشيباني؛ نصّ عليه أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة: ٣٠٨/٨: (س ل ق).

(٢) غريب الحديث له: ١٦٣/٤.

(٣) ينظر كتاب العين: ٦٣/٥: (ص ل ق).

(٤) كالقاسم بن سلام في غريب الحديث: ١٦٣/٤.

(٥) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: ٨١٢/٢.

(٦) ينظر شرح نقائض جرير والفرزدق: ٩٥٥/٣.

(٧) ينظر السابق نفسه.

(٨) ينظر المحكم والمحيط الأعظم: ٢٠٢/٦: (ص ر ق)، وينظر الغريبين: ١٠٧٤/٤: (ص ر ق)، ١٠٩٣: (ص ل ق)، ١٠٩٨: (ص ن ب)، ورواية حديث عمر –رضي الله عنه– بلفظ (الصرائق)، ذكره أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة: ١٤٧/١٢: (ص ن ب)، ولم يقف البحث على هذه الرواية مخرّجة، واللفظ المعروف في كتب الحديث: (الصلائق).

واعترض أبو منصور الأزهري على تفسير أبي عبيد القاسم بن سلّام (الصَّلائق): بالخبز الرُّقاق، بقوله: ((ذكرتُ في باب الصاد والرّاء قبل هذا الباب ما رُوِي عن أبي عمرو والفرّاء وابن الأعرابي: أنّ (الصَّرائق) -بالرّاء-: الرُّقاق الوحدةُ (صَريقة) لم يختلفوا فيها فإن صحّ (الصَّلائق) -باللّام- فلقرب مخرجَي الرّاء واللّام. وأبو عبيد لم يَرْوِ (الصَّلائقَ) عن إمام يُعتمد، وقال ابن الأعرابي: صَلَقْتُ الشاة صلقا إذا شويتها على جنبيها، فجائز أن يكون عمر أراد (بالصلائق) ما شوي من الشاء وغيرها))[1].

والرَّاجح أن (الصَّرِيقة) أفصح من (الصَّلِيقة)؛ إذ هناك من أهل اللغة مَن رَدَّ (الصَّليقة) صراحة.

و(الصَّلِيقة) فصيحة؛ ويجاب عمّا اعترض به أبو منصور بما يأتي:

أمّا قوله: إن أئمة اللغة الذين ذكر أسماءهم رووا (الصرائق) -بالراء: الرُّقاق: فيجاب عنه: بأنه هناك أئمة آخرون حفظوا (الصلائق) -باللام- بدَلالة الرُّقاق؛ كالخليل بن أحمد، وأبي عبيدة، ومحمد بن حبيب، ومن حفظ حجّة على من لم يحفظ، فيحفظ لكلا الفريقين قدر ما دوّنه، وهذا باب لا يؤتى منه إمام جليل مثل أبي منصور الأزهري.

وأمّا قوله: وَأَبُو عبيد لم يَرْوِ (الصَّلائقَ) عَن إمامٍ يُعْتَمد: فلا يمكن أن ينازع البحث أبا منصور في ردّه مورد أبي عبيد؛ فقد يكون اطّلع من حاله على ما يجعله يردّه، ولا سيّما أن أبا منصور لم يصرّح باسمه، ولكن (الصلائق) ذكرها من اعتمده أبو منصور ووثقه؛ وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى[2]، وقد تقدم كلام أبي عبيدة في تفسيره (الصلائق) في بيت جرير قريبًا، وكذلك محمد بن حبيب؛ إذ هو من اللغويين الذين لم يجرحهم أبو

(١) تهذيب اللغة: ٢٨٧/٨: (ص ل ق).

(٢) ينظر تهذيب اللغة: ١١/١.

منصور في مقدّمة التهذيب[١]، وهناك علماء آخرون حفظوا (الصلائق) كانوا معاصرين لأبي منصور كالجوهري، وابن فارس والخطّابي.

وأمّا قوله: فجائز أن يكون عمر -رضي الله عنه- أراد (بالصلائق) ما شوي من الشاء وغيرها: فهذا قد يكون جائزًا، ولكنّ راوي الحديث جرير بن حازم فسر (الصلائق) بالخبز الرُّقاق[٢]؛ ((وأقوى ما يعتمد عليه في تفسير غريب الحديث: أن يظفر به مفسّرًا في بعض روايات الحديث)) كما قال ابن الصلاح[٣].

ولا يستكثر البحث على أبي منصور اجتهاده في حماية اللغة؛ فيقبل ما قام دليله عنده من كلام العرب، ويرد ما ليس كذلك، وهذا من فضله؛ فهو أحد حرّاس اللغة الأمناء، ولكن للبحث أن يذكر ما وقف عليه.

وممّا سبق يتبيّن للبحث أنّ استعمال العامّة (الصَّليقة) بدلالة الرُّقاق من الخبز فصيح.

ويكون ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري ومن وافقه؛ من تلحين (الصَّليقة)، مرجوحًا.

٨- (الضِّحُّ والضِّيْحُ)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: **«وقال أبو عبيد: جاء فلان (بالضِّحّ) والرّيح، قال: ومعنى (الضِّحّ) الشّمس، أي إنّما جاء بمثل الشّمس والرّيح في الكثْرة. قال: والعامّة تقول: جاء (بالضِّيح) والرّيح. وليْس الضِّيح بشيْء»**[٤].

---

(١) ينظر السابق: ١/١١-٢٨.

(٢) ينظر الزهد والرقائق، ص: ٢٠٤.

(٣) مقدمة ابن الصلاح، ص:٢٧٤، وينظر فتح المغيث بشرح الفية الحديث: ٤/٣٣.

(٤) تهذيب اللغة: ٥/١٠٤: (ض ي ح)، وينظر كلام أبي عبيد في الأمثال له، ص: ١٨٨، وقولهم جاء بالضِّحّ والريح: مثل من أمثال العرب، يضرب لمن جاء بالشيء الكثير. ينظر جمهرة الأمثال: ١/٣٢١، والأمثال للهاشمي، ص: ١١٠، وزهر الأكم في الأمثال والحكم: ٢/٥٨.

لحّن أبو عبيد القاسم بن سلام العامّة في استعمالهم (الضِّيح) بدل (الضِّحّ) من قولهم: جاء فلان (بالضِّيح) والريح.

وتابع أبو منصور الأزهري القاسم بن سلام في تلحينه العامّة؛ فقد ساق هنا كلام القاسم للرد على الليث.

والعامّة في استعمالها (الضِّيح) أبدلت بالحاء الأولى يا.

فهل ما تكلمت به العامّة لحن أو محفوظ عن العرب؟

قد اختلف اللغويون في تفسير الضِّحّ على آراء؛ فمنهم من قال: هو ضوء الشمس، ومنهم من قال: هو الشمس، ومنهم من قال: ما طلعت عليه الشمس... [1]؛ وهذه التفسيرات متقاربة ومستقيمة مع معنى الضِّحّ الوارد في سياق المثل.

فاللغويون وإن كانوا مختلفين في تلك التفسيرات فهم مجمعون -بحسب ما اطلع عليه البحث- على فصاحة استعمال (الضِّحّ) في المثل بتلك التفاسير[2].

واختلفوا في صحة استعمال (الضِّيح) في قولهم: (جاء فلان بالضِّحّ) والريح، على قولين:

القول الأول: منع استعمال (الضِّيح)؛ وهو الذي استعملته العامّة في قولهم: جاء فلان (بالضِّيح) والرّيح؛ لعدم ورود (الضِّيح) بدلالة الشمس

(١) ينظر تهذيب اللغة: ١٠٤/٥: (ض ح)، ولسان العرب: ٥٢٤/٢، وتاج العروس: ٥٦٥/٦، (ض ح ح).

(٢) ينظر على سبيل المثال: كتاب العين: ١٥/٣: (ض ح)، الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢٥٨/١، وتهذيب اللغة: ١٠٤/٥: (ض ح)، وغريب الحديث للخطابي: ٢١١/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٧٥/٣: (ض ح ح)، ومجمع الأمثال: ١٦١/١، ولسان العرب: ٥٢٤/٢، وتاج العروس: ٥٦٥/٦، (ض ح ح).

أو ضوئها أو نحو ذلك، وأوجب استعمال (الضِّحّ)، وهو قول ابن السِّكِّيت، وابن دريد[١]، والجوهري[٢]، وغيرهم[٣].

وهذا القول هو الذي ذهب إليه أبو منصور الأزهري تبعًا لأبي عبيد القاسم بن سلام.

قال ابن السِّكِّيت: ((وتقول: جاء (بالضِّحّ) والريح، أي ما طلعت عليه الشمس، من الكثرة، ولا يقال (الضِّيح)، قال ذو الرّمة:

غدا أشهب الأعلى وأمسى كأنه من (الضِّحّ) واستقباله الشمس أخضر))[٤].

القول الثاني: أجاز استعمال (الضِّيح)، وهو قول الخليل بن أحمد، ومنقول عن أبي زيد، وقول ابن فارس، وغيرهم[٥].

واختلف أصحاب هذا القول فيما بينهم في علّة إجازتهم استعمال (الضِّيح).

فالخليل بن أحمد أورد (الضِّيح) في موضعين من كتابه؛ ففي موضع أجاز استعمال (الضِّيح) على أنها لغة في (الضِّحّ)؛ إذ قال: (((الضِّحّ) و(الضِّيح): ضوء الشمس إذا استمكن من الأرض))[٦].

---

(١) ينظر جمهرة اللغة: ٩٩/١: (ض ح ح).

(٢) ينظر الصحاح: ٣٨٦/١: (ض ح ح).

(٣) منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب، ص: ٤٠٨.

(٤) إصلاح المنطق، ص: ٢٩٥، والبيت من الطويل، لذي الرّمة، في ديوانه، شرح أبي نصر الباهلي: ٦٣٣/٢.

(٥) منهم ابن درستويه في تصحيح الفصيح وشرحه، ص: ٣٨٤.

(٦) كتاب العين: ١٣/٣: (ض ح).

وفي موضع آخر ذكر أن (الضِّيح) إتباع للريح؛ إذ قال: ((يقال: الريح (والضِّيح)، و(الضِّيح): تقوية للفظ الريح، فإذا أفرد فليس له معنى))[١].

ويرى أبو زيد أن الضِّيح إتباع للريح؛ قال ابن سيده نقلًا عنه: ((وجاء بالريح و(الضِّيح)، عن أبي زيد، (الضِّيح) إتباع للريح، فإذا أفرد لم يكن له معنى))[٢].

وأجازه ابن فارس على أنه لهجة في (الضِّحّ)؛ إذ قال: ((ومن الأسجاع، وليس من هذا الباب[٣]، قول بائع الدابة: برئت إليك من الجماح والرّماح.

ويقولون: جاء (بالضِّيح) والريح، (الضِّيح): ضوء الشمس، والريح: معروفة، أي جاء بما طلعت عليه الشمس وما جرت عليه الريح. وأنشد:

والرّيح لله وما في الرّيح والشّمْس في اللّجّة ذات (الضِّيح)

أي ذات الضوء))[٤].

والذي ينتحي إليه البحث أنّ استعمال (الضِّحّ) هو الأفصح؛ إذ الضِّحّ بدلالة الشمس أو ضوئها أو ما طلعت عليه لم يخالف فيه أحد من أهل اللغة –فيما اطلع عليه البحث–، كما سبق ذكره في بداية دراسة المسألة، واستعمال (الضِّيح) جائز؛ لأن الضِّيح لهجة أخرى في (الضِّحّ)، وليست (الضِّيح) إتباعًا للرّيح، خلافًا لبعض المجيزين؛ فإذا ثبت كونها لهجة أخرى في (الضِّحّ) –وقد ثبت–، فلا يقال بالإتباع؛ إذ الإتباع على رأي بعضهم أنّ الكلمة لا معنى لها منفردة.

---

(١) السابق: ٢٦٧/٣: (ض ي ح).

(٢) ينظر المحكم والمحيط الأعظم: ٤٢٠/٣: (ض ي ح)، ولم يقف البحث على كلام أبي زيد في نوادره.

(٣) يعني الإتباع.

(٤) الإتباع والمزاوجة، ص: ٣٧، وقد عدّه من السجع، والبيت من الرجز، ولم يقف البحث على قائله، وهو بلا نسبة في تاج العروس: ٥٦٥/٦: (ض ح ح).

هذا من الناحية اللغويّة، أمّا في المثل فيذهب البحث إلى لزوم استعمال (الضِّحّ)؛ إذ الأمثال يجب ألا تغيّر؛ فيقال: جاء بالضِّحّ والرّيح، إلا إذا كانت (الضِّيح) مسموعة -أيضًا- في المثل، وهو الظاهر من كلام ابن فارس المتقدِّم، ولكن البحث لم يقف عليه في كتب الأمثال إلا بلفظ (الضِّحّ)؛ لهذا يرى البحث لزوم استعماله في المثل.

ويكون ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري تبعًا لأبي عبيد القاسم بن سلام ومنْ وافقهما؛ من تلحين استعمال العامّة (الضِّيح)، مرجوحًا؛ إذ أبو منصور وأبو عبيد لم يخصا منع استعمال (الضِّيح) بالمثل بل هما ينكران صحّتها لهجةً أخرى.

٩- (الفِئَام والفِيَام والفَيَام)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: **«الحرّاني، عن ابن السِّكِّيت: عند فلان (فِئَام) من النّاس، والعامة تقول: (فِيَام)، وهم الجماعة؛ وأنشد غيره: ..... (فِئَامٌ) يَنْهَضُون إلى (فِئَامِ)»**[(١)].

لحّن أبو منصور -على ما يظهر من نقله- تبعًا لابن السِّكِّيت استعمال العامّةِ (فِيَام) بدل (فِئَام).

فبناءً على ما يظهر ممّا ذهبا إليه: العامة أبدلت همزة (فِئَام) ياء؛ فقالت (فِيَام).

---

(١) تهذيب اللغة: ٤١١/١٥: (ف أ م)، وينظر كلام ابن السِّكِّيت في إصلاح المنطق، ص: ١٤٦، وفيه: (فَيَام)، والشاهد عجز بيت من الوافر، وصدره:

كَأَنَّ مَجامِعَ الرَّبَلَاتِ مِنها .....

وهو منسوب لرجل يهودي في المحاسن والأضداد، ص: ٢٦١، ومصارع العشاق: ٧٥/١، والتذكرة الحمدونية: ٢٥٥/٩.

فهل العامّة لحنت فيما استعملته؟ وهل (فَيام) -بالياء- من (فأَم)؛ فتكون العامّة أبدلت أو من (فَيَم) فتكون تكلمت بكلمة من جذر آخر؟

لا خلاف بين أهل اللغة -فيما اطلع عليه البحث- في فصاحة (فِئَام) بمعنى جماعة[١]، ولكن اختلفوا في صحّة (فِيَام)؛ بإبدال الهمزة ياء -كما نطقت العامّة-، على قولين:

القول الأوّل: لحّن استعمال (فِيَام) -كما نطقت العامّة-، وهو ظاهر كلام الخطّابي، والجوهري[٢]، والحميدي[٣].

وهذا القول هو الذي ذهب إليه ابن السِّكِّيت في إصلاح المنطق، وأبو منصور الأزهري في ظاهر نقله.

قال الخطابي: ((ومن هذا قوله -صلى الله عليه وسلم-: "يقاتلكم (فئام) الروم"[٤]. يريد جماعات الروم، مهموز بكسر الفاء، وأصحاب الحديث يقولون: فَيّام الروم -مفتوحة الفاء مشدّدة الياء-، وهو غلط، وإنّما هو (الفِئَام)، مهموز؛ قال الشاعر:

كَأَنَّ مَوَاضِعَ الرَّبَلَاتِ مِنْهَا (فِئَامٌ) يَنْظُرُونَ إلى (فِئَامِ)))[٥].

---

(١) ينظر مثلًا كتاب العين: ٤٠٥/٨: (ف أ م)، وجمهرة اللغة: ٩٧٢/٢: (ف م ي)، ومعجم ديوان الأدب: ١٩٤/٤، والصحاح: ٢٠٠٠/٥، ومعجم مقاييس اللغة: ٤٦٨/٤، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٤٦/١٠، ولسان العرب: ٤٤٧/١٢، وتاج العروس: ١٩٤/٣٣، (ف أ م).

(٢) ينظر الصحاح: ٢٠٠٠/٥: (ف أ م).

(٣) ينظر تفسير غريب ما في الصحيحين، ص: ٢٢٤.

(٤) لم يقف البحث على الحديث مخرجًا، بل حتى غير مخرجٍ إلا في غريب الحديث للخطابي: ٢٣٠/٣.

(٥) إصلاح غلط المحدثين، ص: ٣٢-٣٣.

فالخطابي نص على الوجه الواجب استعماله، وإن لم يتعرّض لما استعملته العامّة في قولهم: (فِيَام).

القول الثاني: أجاز استعمال (فِيَام)، وهذا القول الذاهبون إليه منقسمون فيما أجازوه على رأيين:

الرأي الأول: يرى أن (فِيَام) الياء فيها بدل من الهمزة في (فِئَام)، كما هو ظاهر كلام ابن السِّكِّيت في كتاب الألفاظ[1]، وابن دريد، ونصّ عليه ابن الملقن[2].

قال ابن دريد: (((فئام) من النّاس، أي جماعة من النّاس؛ قال الشّاعر:

كَأَنَّ مَجَامَعَ الرَّبَلَاتِ منها فِئَامٌ يَنْظُرُونَ إلى فِئَامِ

قال أبو بكر: (فئام) يهمز ولا يهمز))[3].

الرأي الثاني: يرى أن (فِيَام) من الجذر (فَيَم)، ذهب إليه ابن منظور، ومرتضى الزَّبيدي[4].

قال ابن منظور: ((الفَيام و(الفِيام): الجماعة من الناس وغيرهم، ولولا الفَيام لقلت: إن (الفِيام) مخفف من (الفِئام)))[5].

والجذر (فِيَم) فقير في المعجمات؛ إذ أهمله أكثر المتاح بين يدي البحث، ومن تعرّض له منها قلّما ذكر (الفِيَام) بدلالة الجماعة.

---

(١) ينظر كتاب الألفاظ، ص: ٢٧.

(٢) ينظر التوضيح لشرح الجامع الصحيح:٦٠٦/١٧.

(٣) جمهرة اللغة: ٩٧٢/٢: (ف م ي).

(٤) ينظر تاج العروس: ٢٢٥/٣٣: (ف ي م).

(٥) لسان العرب: ٤٦٠/١٢: (ف ي م).

والراجح أن (الفِيَام) لهجة فصيحة في (الفِئَام)، وياؤها إمّا بدل من همزة (الفِئَام)، وإمّا هي من (فَيَم)، فالعامّة أصابت فيما تكلمت به، ومن الصعوبة بمكان معرفة ما إذا كانت العامّة أبدلت أو نطقت بكلمة من جذر آخر.

وفي (الفِئَام) لغة ثالثة وهي: (الفَيَام) -بفتح الفاء والياء، كما ذكر ابن منظور.

والذي يجدر أن يشير إليه البحث هنا أنه إذا كان (الفِيَام) من الجذر (فأَم) فلا تسهيل وإنما إبدال، وفيما يأتي بيان هذا:

فإذا كانت الهمزة متحركة متحرك ما قبلها فللهمزة تسع صور؛ وهو حاصل ضرب حركات الهمزة الثلاث في حركات ما قبلها؛ فالهمزة إما مفتوحة وقبلها الحركات الثلاث نحو: سَأَل، ومِائَة، ومُؤَجَّل، وإما مكسورة وقبلها الحركات الثلاث؛ نحو: سَئِم، ومُسْتَهْزِئين، وسُئِل، وإما مضمومة وقبلها الحركات الثلاث؛ نحو: رَؤُوف، ومُسْتَهْزِئُون، ورُؤُوس، ففي صورتين من هذه التسع يكون الإبدال، وفي سبع الصور الباقية تسهل الهمزة فتجعل بينها وبين الحرف الذي من جنس حركتها؛ فتكون بين بين، أما الصورتان اللتان يكون فيهما الإبدال فهما:

الصورة الأولى أن تكون الهمزة مفتوحة بعد ضمة؛ نحو: مُؤَجَّل، وجُؤَن؛ جمع جُؤْنة، فتقلب الهمزة في هذه الحالة واوًا.

الصورة الثانية -وهي التي تعني البحث هنا- أن تكون الهمزة مفتوحة بعد كسرة؛ نحو: مِائَة، ومِئَر؛ جمع مِئْرة، وكذلك (فِئام) -وهي محل البحث-، فالواقعة بعد كسرة تبدل ياء،

وكان قياس تسهيل الهمزة المفردة المتحركة المتحرك ما قبلها؛ أن تكون مسهّلة في الأحوال التسع كلها، ولكن أهل العربيّة اعتذروا عن عدم تسهيلها في نحو: مُؤَجَّل، ومِائَة، ومثلها فِئَام، بأن قالوا: لو سُهّلت في نحو هاتين

الصورتين لكانت تجعل بين الهمزة والألف، ولا يجوز ذلك؛ لأنها إذ ذاك تقرب من الألف، فكما أن الألف لا يكون ما قبلها مضمومًا، ولا مكسورًا فكذلك ما يقرب منها، فلما تعذر تسهيلها على هذا الوجه أبدل منها واوًا إذا انضم ما قبلها، وياء إذا انكسر كما يفعل بالألف إذا انضم ما قبلها أو انكسر(١).

وبناء عليه فاستعمال العامّة (فِيَام) فصيح، سواء أكان من (فأَم) فتكون الياء بدل الهمزة، أو من (فَيَم) فهي حينئذٍ من جذر آخر.

ويكون ما ذهب إليه ابن السِّكِّيت ومن وافقه؛ من تلحين (الفِيَام) بدلالة الجماعة مرجوحًا.

١٠- (قَوْزَع الدِّيك)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: **«وقال أبو حاتم عن الأصمعيّ: تقول العامّة إذا اقتتل الديكان فهرب أحدهما: (قَنْزَع) الدّيك؛ وإنّما يقال: (قَوْزَع) الدّيك؛ إذا غُلِب؛ ولا يقال: (قَنْزَع)»**(٢).

لحّن أبو منصور الأزهري تبعًا للأصمعي استعمال العامّة (قَنْزَع) بدل (قَوْزَع).

فالعامّة أبدلت من الواو نونًا، فهل العامّة لحنت فيما نطقت به أو أصابت المحفوظ من كلام العرب؟

لا خلاف بين اللغويين -فيما اطّلع عليه البحث- في فصاحة استعمال الفعل (قَوْزَع)؛ بدَلالة هرب، في قولهم: للديكين إذا اقتتلا فهرب أحدهما:

---

(١) ينظر عقود الهمز، ص: ٥٨، والبديع في علم العربية: ٣٢٨/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥٠٤٥/١٠.

(٢) تهذيب اللغة: ١٢٧/١: (ق ز ع).

(قَوْزَع) الديك[١]، وإنما اختلفوا في صحّة استعمال الفعل (قَنْزَع)؛ بالدَّلالة نفسها على قولين:

القول الأوّل: لحّن استعمالَ العامة الفعل (قَنْزَع)، بدلالة هرب، وهو قول ابن السِّكِّيت[٢]، وابن دريد[٣]، والجوهري، وغيرهم[٤].

قال الجوهري: ((قَزَعَ الظَّبْيُ وغيره يَقْزَعُ قُزُوعًا: أسرع وخفَّ؛ ومنه قولهم: (قَوْزَع) الدِّيك؛ إذا غُلِبَ فهرب. قال يعقوب: ولا تقل: (قَنْزَع)؛ لأنه ليس بمأخوذ من قَنَازِع الرَّأس، وإنّما هو من قَزَعَ يَقْزَع؛ إذا خف في عدوه هاربًا)) [٥].وهذا القول هو الذي ذهب إليه أبو منصور الأزهري تبعًا لأبي حاتم والأصمعي.

القول الثاني: أجاز استعمالَ العامّة الفعلَ (قَنْزَع)؛ بدلالة هرب، وهو مفهوم قول البشتي[٦]، والفيروزابادي.

قال الفيروزابادي: ((ويقال إذا اقتتل الدِّيكان، فهَرَب أحدهما: (قَنْزَع) الدِّيك))[٧].

---

(١) ينظر مثلًا أدب الكاتب، ص: ٤٠٨، والمحيط في اللغة: ١٤١/١: (ق ز ع)، وكتاب الأفعال للسرقسطي: ١٣٩/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: ١٥٨/١: (ق ز ع)، والمخصص: ٣٤٨/٢، وتثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص: ١٥٨، ولسان العرب: ٢٧٢/٨: (ق ز ع)، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص: ٤٣٠، وتاج العروس: ١٠/٢٢: (ق ز ع).

(٢) ينظر إصلاح المنطق، ص: ٢٣٤.

(٣) ينظر جمهرة اللغة: ١١٧٦/٢.

(٤) منهم مرتضى الزَّبيدي في تاج العروس: ٨٨/٢٢: (ق ن ز ع).

(٥) الصحاح: ١٢٦٤/٣: (ق ز ع).

(٦) ينظر تهذيب اللغة: ٣٣/١.

(٧) القاموس المحيط، ص: ٧٥٦: (ق ز ع).

وقد تعقّب أبو منصور الأزهري البشتي؛ بقوله: قال البشتيّ: معنى قوْله (قَوْزَع) الديك أنه نفّش برائله وهي قنازعه. قلت: غلط في تفْسير قَوْزَع أنه بمعْنى تنفيشه قنازعه، ولو كان كما قال لجاز (قَنْزَع)، وظنّ البشتيّ بحدْسه وقلة معْرفته أنه مأْخوذ من القَنْزَعة فأخْطأ في ظنّه. وإنّما (قَوْزَع) فوعل من يقزع، إذا خفّ في عدْوه، كما يقال قونس وأصله قنس[1].

وكذلك تعقّب مرتضى الزَّبيدي الفيروزابادي؛ إذ قال بعد أن نقل كلام اللغويين في تلحين (قَنْزَع): ((.... قلت: فإذن كان ينبغي للمصنف أن ينبّه على ذلك، لأنّها لغة عامّيّة، وترك ذكر قَوْزَع في قَزَعَ، ففيه نظر -أيضًا))[2].

والراجح أن (قَنْزَع) في قولهم: قَنْزَع الديك بمعنى هرب لهجة عامية، وتجويز البشتي والفيروزابادي إياها فيه نظر؛ وقد تقدّم نقل الاعتراض عليهما؛ ولأنّ الفعل (قَنْزَع) مأخوذ من قنازع الديك؛ وهو الريش المجتمع على رأسه[3]، فالقنازع ليست خاصة بالديك الهارب بل هي موجودة في كلا الديكين المقتتلين؛ الغالب والهارب.

والصواب أن يقال: (قَوْزَع)؛ من الفعل (قَزَع) والواو فيه مزيدة للإلحاق.

ويكون ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري ومن وافقه من تلحين قول العامّة (قَنْزَع) الديك: صحيحًا.

١١- (هَوَّشْتُ الأَمرَ، وشَوَّشْتُه)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: **«وقال أبو بكر ابن الأنباريّ: قول العامّة: (شَوَّشْتُ) الأمرَ، صوابه: (هوّشْت). قال: و(شَوَّشْتُ) خطأ»**[4].

---

(١) ينظر تهذيب اللغة: ٣٣/١، ٣٤.

(٢) تاج العروس: ٨٨/٢٢: (ق ز ع).

(٣) ينظر المحكم والمحيط الأعظم: ٤٠٤/٢: (ق ز ع).

(٤) تهذيب اللغة: ١٨٩/٦: (ه و ش، ه ي ش)، وينظر كلام ابن الأنباري في كتابه الزاهر في معاني كلمات الناس: ٣٤٥/١.

فأبو منصور تبعًا لأبي بكر لحّن استعمال العامّةِ (شوّش) بدل (هوش)، وقد نقل أبو منصور الإجماع على أنه لا أصل له في العربية، وأنه من كلام المولّدين(١).

فالعامّة أبدلت الهاء من (هوّشَ) شينًا؛ فقالوا: (شَوَّشَ)، فهل ما تكلمت به العامّة فصيح أو لحن؟

وهذا ما سيستبين فيما يأتي -إن شاء الله-:

لا خلاف بين اللغويين -فيما اطلع عليه البحث- في فصاحة (هوّش) بمعنى اختلط، ولكن اختلفوا في صحة (شوش) بالمعنى نفسه على قولين:

القول الأول: لحَّن استعمال (شوش) -وهو الذي تكلمت به العامّة-، وممّن قال به ابن قتيبة، والحريري(٢)، وابن الجوزي(٣)، وغيرهم(٤).

وهذا القول هو الذي ذهب إليه أبو منصور تبعًا لأبي بكر ابن الأنباري -كما تقدّم-.

قال ابن قتيبة: ((وكل شيء خلطته فقد (هوشته). فأمّا قول العامّة: (شَوَّشْته)، وشيء (مشوش) فإن لم يكن بالفارسية فإنّها غَيَّرَته، والصواب: (هَوَّشته)؛ وقال ذو الرُّمَّة، وذكر الدار [من الطويل]:

تَعَفَّتْ لِتَهتَانِ الشتاءِ وهوَّشَتْ بها نائجاتُ الصيف شرقيَّةً كُدْرَا))(٥).

---

(١) ينظر تهذيب اللغة: ٣٠٥/١١: (ش و ش).

(٢) ينظر درة الغواص في أوهام الخواص، ص: ١٨٠.

(٣) ينظر تقويم اللسان، ص: ١٨٦.

(٤) منهم الصفدي في تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص: ٣٤٣.

(٥) غريب الحديث، لابن قتيبة: ٤٤٣/٢، والبيت في ديوانه شرح أبي نصر الباهلي: ٣/ ١٤١٣.

القول الثاني: أجاز ما استعملته العامّة؛ وهو (شوّش) الأمر؛ بدلالة خلطه، وهو قول الخليل بن أحمد(١)، والفارابي(٢)، والجوهري، وغيرهم(٣).

قال الجوهري: ((و(التّشويش): التَّخليط؛ وقد (تَشَوَّش) عليه الأمر))(٤).

والراجح: أن (هَوَّش) في قولهم: (هَوَّشْتُ) عليه الأَمر، بدلالة خلطته عليه، هي اللغة الفصحى؛ إذ لم يقف البحث على من خالف فيها، كما تقدّم.

وأمّا (شَوَّشْتُ) في قولهم: (شَوَّشْتُ) عليه الأمر؛ بدلالة خَلَطْتُه فلهجة فصيحة؛ إذ أثبتها بعض أهل اللغة كالخليل، والفارابي، والجوهري، وكفى بهم حجة في إثباتها، فهؤلاء الأئمة ينخرق بهم الإجماع الذي نقله أبو منصور الأزهري؛ فالخليل متقدّم على أبي منصور، والفارابي والجوهري معاصرانه، ولعل الذي جعل أبا منصور ينقل الإجماع كونه لا يعتدّ بما انفرد به كتاب العين؛ إذ هو ينسب العين للَّيْث بن المظفر، وقد حذر طلاب العلم منه(٥)، وأمّا الفارابي والجوهري فليس كتاباهما من مصادره، فلم يصله ما فيهما وما ذهب إليه الفيروزابادي من توهيم الجوهري(٦) فمردود؛ إذ لم ينفرد الجوهري بإثبات (شوش).

---

(١) ينظر كتاب العين: ٢٩٩/٦: (و ش ي).

(٢) ينظر معجم ديوان الأدب: ٤٣٢/٣.

(٣) منهم نشوان بن سعيد الحميري في شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٣٥٨٧/٦.

(٤) الصحاح: ١٠٠٩/٣: (ش ي ش).

(٥) ينظر تهذيب اللغة: ٢٥/١.

(٦) ينظر القاموس المحيط، ص: ٥٩٦: (ش و ش).

وما زالت (شوَّش) بدلالة خلّط تستعمل في لغة العامّة في المدينة المنورة.

وبناء على ما سبق فالعامّة في استعمالها (شَوَّش) بدلالة خلط، تكلمت بما هو محفوظ عن العرب، ولم تلحن.

ويكون ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري تبعًا لابن الأنباري ومن وافقهما؛ من تلحين ما استعملته العامّة في قولهم: (شوشت) الأمر؛ بمعنى خلطته: مرجوحًا.

المطلب الثاني: إبدالهم الحركات:

١٢- (إمّا لا)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: «**وَقَالَ أَبُو حَاتِم:.... والعامّة تقول -أَيْضًا-: (أُمَّا لِي)؛ فيَضُمُّون الْألف ويُميلون، وهو خطأ -أَيْضا-. وَالصَّوَاب: (إمَّا لا)، غير مُمال؛ لأنّ الأدوات لا تُمال**»[(١)].

في هذه المسألة جانبان:

الأوّل: ضم همزة إمّا من (إمَّا لا).

الجانب الثاني: إمالة (لا) من (إمَّا) لا.

أمّا الجانب الثاني من المسألة فسوف تأتي -إن شاء الله- دراسته في مبحث الإمالة[(٢)].

والذي يُعنى به البحث هنا هو الجانب الأول من المسألة؛ وهو ضم همزة (إمَّا) من (إمَّا لا).

فأبو حاتم -على ما نقل عنه أبو منصور الأزهري- لحّن العامّة في ضم همزة (أُمَّا) من قولهم: أُمَّا لا.

وظاهر كلام أبي منصور موافقة أبي حاتم فيما ذهب إليه؛ إذ لم يعترض على كلامه ولم يورد ما ينقضه، وكذلك المسألة لم يختلف فيها -كما سيظهر في الدراسة الآتية-.

فالعامّة في قولهم: (أُما لي) أبدلت بالكسرة ضمّة، وسيتبيّن فيما يأتي ما إذا كانت العامّة لحنت أو نطقت بما له وجه في العربية.

---

(١) تهذيب اللغة: ١٥/٣٠٣-٣٠٤.

(٢) ينظر مسألة رقم (٢٠)، من البحث.

ما ذهب إليه أبو منصور تبعًا لأبي حاتم يتفق معه البحث؛ إذ تتبع كثيرًا من كتب اللغة ولم يقف على من أجاز ضم همزة (إمَّ) من (إمَّا لا)، وكذلك لم يقف على من أجاز ضم همزة حرف الشرط (إن)؛ إذ إنّ (إمَّا لا) مركبة من (إنْ) و(ما) و(لا)[1].

وبناء عليه فإن قول العامّة: (أُمَّا لا)؛ بضم همزة (أُمَّا) لحن، والصواب (إمَّا لا)، والذي يظهر للبحث أن سبب ارتكابه من قبل العامّة هو طلب الخفّة؛ لسهولة جريانه على ألسنتهم، وهذا لا يعني أنّ الضمّة أخف من الكسرة، ولكن ما أسمحت قرونته لهم من الكلام انتحوا إليه، فمن إبدالهم الشائع كسر ما هو مفتوح؛ كما هو في عامية جنوب المدينة؛ فيقولون: جِبَل ونِجا وحِلِيب، وهذه ظاهرة تستحق دراسة مستقلة.

والحاصل أن ما تنتحي إليه العامّة في كلامها طلبًا للخفة ليس شرطًا فيه –فيما يظهر– التَّمَشّي مع ما هو مشهور عند أهل العربيّة بأن أخف الحركات: الفتحة ثم الكسرة ثم الضمة.

ويكون ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري تبعًا لأبي حاتم؛ من تلحين العامّة في ضمّهم همزة (أُما) في قولهم: افعل هذا أُمّا لا، صحيحًا.

١٣– (الزَّوْش)

قال أبو منصور الأزهري –رحمه الله–: «**سَلَمَة، عن الفرّاء، قال الكسائيّ: (الزَّوْش): العبد اللّئيم، والعامّة تقول: (زُوش)**»[2].

---

(١) ينظر مثلًا الصحاح: ٢٠٧٤/٥، والمحكم والمحيط الأعظم: ٤٧٨/١٠، (إ ن)، والجنى الداني في حروف المعاني، ص: ٢٠٧، ولسان العرب: ٣٥/١٣، وتاج العروس: ٢٠٤/٣٤، (إ ن).

(٢) تهذيب اللغة: ٢٦٧/١١: (ز و ش)، وينظر كلام الكسائي في التكملة والذيل والصلة: ٤٨٤/٣، ولسان العرب: ٣١٠/٦، وتاج العروس: ٢٣٤/١٧، (ز و ش).

ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري تبعًا للكسائي؛ من تلحين قول العامّة للعبد اللّئيم: (زُوش) -بضم الزاي-، وأنّ الصواب في ذلك (زَوْش) -بفتح الزاي-، قال به أبو منصور الجواليقي، وابن الجوزي[١]، والصاغاني[٢]، وغيرهم[٣].

قال أبو منصور الجواليقي: ((و(الزَّوْش): العبد اللّئيم، والعامّة تقول: (زُوش)))[٤].

وقد تتبع البحث كثيرًا من مصادر اللغة، ولم يقف على مَنْ أجاز من أهل اللغة ما نطقت به العامّة؛ وهو (الزُّوش) -بضم الزاي-[٥].

والذي جعل العامّة ترتكب هذا اللحن -فيما يظهر- لما بين الضّمّة والواو من تناسب.

وبناء على ذلك فإن الصواب أن يقال للعبد اللئيم: (زَوش) -بفتح الزاي-، ولا يقال: (زُوش)، كما تقول العامّة.

ويكون ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري تبعًا لسلمة عن الفراء عن الكسائي ومن وافقهم؛ من تلحين قول العامّة للعبد اللئيم (زُوش): صحيحًا.

---

(١) ينظر تقويم اللسان، ص: ١١٥.

(٢) ينظر التكملة والذيل والصلة: ٤٨٤/٣: (ز و ش).

(٣) منهم الصفدي في تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص: ٢٩٨.

(٤) التكملة والذيل على درة الغواص، ص: ٨٩٩.

(٥) ينظر مثلًا لسان العرب: ٣١٠/٦: (ز و ش)، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص: ٢٩٨، والقاموس المحيط، ص: ٥٩٦، وتاج العروس: ٢٣٤/١٧، (ز و ش).

١٤- (العُمَق)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-:«**وقال ابن السِّكِّيت: (العُمَق): موضع على جادّة طريق مكّة، بين معدِن بني سُلَيم[١] وذات عِرق. والعامَّة تقول: (العُمُق)، وهو خطأٌ. قاله الفرّاء. وعَمْق: مَوضِع آخر**»[٢].

ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري تبعًا لابن السِّكِّيت والفراء، من تلحين قول العامّة: (العُمُق) -بضم العين والميم- في اسم الموضع الذي بين ذات عرق ومعدن بني سُليم، وأن الصواب فيه (العُمَق) -بضم العين وفتح الميم- قال به الجوهري، وابن الجوزي[٣]، وياقوت الحموي، وغيرهم[٤].

قال الجوهري: ((و(العُمَق) -بضم العين وفتح الميم-: منزل بطريق مكّة، والعامَّة تقول: (عُمُق)))[٥].

وقال ياقوت الحموي: (((عُمَق)؛ بوزن زُفَر: علم مرتجل على جادّة الطريق إلى مكّة بين معدن بني سُليم وذات عرق، والعامة تقول: (العمق)؛ بضمتين، وهو خطأ، قال الفرّاء: وهو دون النّقرة، وأنشد لابن الأعرابي وذكر ناقته:

كَأَنَّها بين شروري و(العُمَق) وقَدْ كَسَوْنَ الجِلْدَ نَضْحًا من عَرَقْ))[٦].

---

(١) يعرف معدن بني سُلَيم اليوم بالمَهْد، وهي محافظة تابعة للمدينة المنورة. ينظر المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، ص: ٢٠٢.

(٢) تهذيب اللغة: ١٩١/١: (ع م ق)، وينظر إصلاح المنطق، ص: ١٦٣، ولم يقف البحث على كلام الفراء في المطبوع من كتبه.

(٣) ينظر تقويم اللسان، ص: ١٣٨.

(٤) منهم ابن منظور في لسان العرب: ٢٧١/١٠: (ع م ق).

(٥) الصحاح: ١٥٣٣/٤: (ع م ق).

(٦) معجم البلدان: ١٥٦/٤، والبيت من الرجز، ولم يقف البحث على قائله، بل ولا من ذكره غير ياقوت.

والذي يذهب إليه البحث أن قول العامّة (العُمُق) للموضع الذي بين معدن بني سليم وذات عرق لحن والصَّواب فيه: (العُمَق) -بضم العين وفتح الميم-؛ وقد وصل البحث إلى هذه النتيجة بعد أن تتبع كثيرًا من كتب اللغة والبلدان، ولم يقف على من أجاز (العُمُق)؛ بضمتين، كما نطقت به العامّة[1]، اللهم إلا ما تشكّك فيه الفيروزابادي؛ بقوله: والعُمَق كصُرَد، وبضمّتين: منزل بين ذات عِرْق ومَعْدِن بني سُلَيْم، أو بضمتين خطأ))[2].

ومثل هذا الشَّكّ من الفيروزابادي -رحمه الله- لا يعتمد عليه في تصويب أو تلحين.

والذي يظهر للبحث أنّ العامّة أتبعت حركة الميم حركة العين من (العُمَق) لما فيه من سهولة النطق، بخلاف الانتقال من الضمة إلى الفتحة فليس فيه الانقياد الموجود في إتباع حركة أخرى، وهذا ظاهر في المنطق، ومثل هذا الإتباع ملحوظ في كلامهم حتى اليوم في قرى جنوب المدينة المنورة؛ إذ يقولون في عُمَر: عُمُر.

وبناءً على ما سبق يكون ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري تبعًا لابن السِّكِّيت عن الفراء ومن وافقهم، من تلحين قول العامّة للموضع الذي بين ذات عرق ومعدن بني سُلَيم (العُمُق): صحيحًا.

---

(١) ينظر مثلًا كتاب العين: ١٨٦/١، والمحيط في اللغة: ٢٠٣/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٢٥٣/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٠٠/٣، والتكملة والذيل والصلة: ١١٩/٥، ولسان العرب: ٢٧١/١٠، وتاج العروس: ٢٠٤/٢٦، (ع م ق).

(٢) ينظر القاموس المحيط، ص: ٩١٢: (ع م ق).

المبحث الخامس: إبدال العامّةِ الحركات، وتثقيلهم المخفف

١٥- (الصِّواران)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: «**و(الصِّواران) صِماغَا الفم، والعامّة تسمّيهما (الصَّوَّارَيْن)، وهما الصّامغان -أيضًا**»[(١)].

لم ينص أبو منصور على تلحين العامّة فيما استعملته، ولكن الظاهر أن أبا منصور يلحّنه؛ إذ المسألة لم يختلف فيها -كما سيأتي-.

فالعامّة على ما نقله عنهم أبو منصور الأزهري استعملوا (الصَّوَّرين) -بفتح الصاد وتشديد الواو- بدل (الصِّوارين) -بكسر الصاد وفتح الواو-؛ فهم فتحوا الصاد وهي مكسورة، وشددوا الواو وهي مخففة.

فهل العامّة لحنت فيما تكلمت به أو وافقت لهجة محفوظة عن العرب؟

والجواب أنّ ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري -فيما يظهر- من تلحين قول العامّة لصامِغَي الفم؛ وهما جانباه: الصَّوَّران، وتصويب الصِّوارين، تابعه فيه الصاغاني[(٢)]، وابن منظور[(٣)]، ومرتضى الزَّبيدي[(٤)].

وقد تتبع البحث كثيرًا من كتب اللغة ولم يقف على مَنْ أجاز استعمال (الصَّوَّارين)، وكل من تعرَّض لهذه الكلمة إمّا متابعُ أبي منصور، وإمّا مكتفٍ بضبط (الصِّوارين)؛ بكسر الصاد، ولم يتعرض لما نطقت به العامّة[(٥)].

---

(١) تهذيب اللغة: ١٦١/١٢: (ص و ر).

(٢) ينظر التكملة والذيل والصلة: ٧٦/٣: (ص و ر).

(٣) ينظر لسان العرب: ٤٧٦/٤: (ص و ر).

(٤) ينظر تاج العروس: ٣٦٤/١٢: (ص و ر).

(٥) ينظر مثلًا المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: ٢٩٩/٢، والتكملة والذيل والصلة: ٧٦/٣، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ٥٩/٣، ولسان العرب: ٤٧٦/٤، والقاموس المحيط، ص: ٤٢٧، وتاج العروس: ٣٦٤/١٢، (ص و ر).

وبناء عليه فإن قول العامّة لجانبي الفم: (الصَّوَّاران) لحن، والعامّة هنا لحنت في موضعين من الكلمة؛ فأبدلت كسرة الصاد فتحة، وشددت الواو وهي خفيفة.

ويكون ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري -في ظاهر كلامه- ومن وافقه؛ من تلحين قول العامّة: (الصَّوَّران)؛ لجانبي الفم، وأنَّ الصواب (الصِّواران) صحيحًا.

المبحث السادس: تخفيف العامّةِ المثقّلَ

١٦- (النَّيِّف والنَّيْف)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: **«يقال: هذه مئة و(نَيِّف) -بتشديد الياء- أي: زيادة، وعوامّ النّاس يخفّفون؛ ويقولون: و(نَيْف)، وهو لحن عند الفصحاء»**[(١)].

لحّن أبو منصور الأزهري العامّة في استعمالهم (النَّيْف) -بتسكين الياء- بدل (النَّيِّف) -بتثقيل الياء-، وسيتبيّن فيما يأتي -إن شاء الله تعالى- ما إذا كانت العامّة لحنت فيما تكلمت به أو وافقت وجهًا من وجوه العربية.

لا خلاف بين اللغويّين -فيما اطلع عليه البحث- في فصاحة (النَّيِّف) -بتشديد الياء مكسورة- بمعنى الزيادة[(٢)]، ولكن اختلفوا في صحّة (النَّيْف) -بتسكين الياء- على قولين:

القول الأوّل: لحّن استعمال (النَّيْف) -كما تكلمت به العامّة- وصوّب (النَّيِّف) -بالتشديد- وممّن قال بهذا القول أبو منصور الجواليقي، وابن الجوزي[(٣)]، والصّفدي[(٤)]، وغيرهم[(٥)].

---

(١) تهذيب اللغة: ٣٤٢/١٥: (ن ا ف).

(٢) ينظر مثلًا كتاب العين: ٣٧٦/٨: (ن ي ف)، وجمهرة اللغة: ٩٧٢/٢: (ف ن ي)، ومعجم مقاييس اللغة: ٣٧١/٥: (ن و ف)، ٣٧٤/٥: (ن ي ف)، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥١٧/١٠، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٦٨١٤/١٠، ولسان العرب: ٣٤٢/٩، والمصباح المنير: ٦٣١/٢، والقاموس المحيط، ص: ٨٥٨، وتاج العروس: ٤٤٣/٢٤، (ن و ف).

(٣) ينظر تقويم اللسان، ص: ١٨٠.

(٤) ينظر تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص: ٥٢٥.

(٥) منهم الحريري في درة الغواص، ص: ٦١٧.

قال أبو منصور الجواليقي: ((ويقولون: مائة ونَيْف، وإنما هو ونَيِّف – بالتشديد– ولا يجوز تخفيفه، كما يخفف ميّت؛ لأمرين: أحدهما: أنه قل استعماله.

والآخر: أن هذا لا يقاس))[1].

القول الثاني: أجاز استعمال (النَّيْف) –بسكون الياء، كما استعملته العامّة– وهو منقول عن الأصمعي[2]، وقول الجوهري، وابن سيده[3]، وغيرهم[4].

قال الجوهري: (((النَّيف): الزيادة، يخفف ويشدد، وأصله من الواو، يقال: عشرة و(نيف)، ومائة و(نيف)، وكل ما زاد على العقد فهو (نيف) حتى يبلغ العقد الثاني))[5].

والراجح أن اللغة العالية استعمال (النَّيِّف) –بتشديد الياء–؛ إذ لم يقف البحث على من خالف في فصاحتها –كما تقدّم–، واستعمال (النَّيْف) –بتسكين الياء– لهجة فصيحة فيها؛ فقد أجازها فريق من أهل اللغة، تقدّمت أسماء بعضهم في القول الثاني.

والراجح أن (النيِّف) من واحد إلى تسعة، وليس من واحد إلى ثلاثة خلافًا لحذاق البصريين والكوفيين، ومن وافقهم[6]، وهو يستعمل مع العقود من

---

(١) التكملة والذيل على درة الغواص، ص: ٩٠١.

(٢) ينظر تاج العروس: ٤٤٣/٢٤: (ن و ف).

(٣) ينظر المحكم والمحيط الأعظم: ٥١٧/١٠: (ن و ف).

(٤) منهم الفيومي في المصباح المنير: ٦٣١/٢: (ن و ف).

(٥) الصحاح: ١٤٣٦/٤–١٤٣٧: (ن ي ف).

(٦) ينظر تهذيب اللغة: ٣٤٢/١٥: (ن ا ف)، ومعجم الفروق اللغوية، ص: ٥٥٣.

عشرة إلى تسعين، ومع المائة والألف؛ فيقال: عشرة ونَيِّف، وعشرين ونيِّف، ومائة ونَيِّف، وألف ونَيِّف، وهكذا، ولا يستعمل مفردًا؛ فلا يقال: نَيِّف[1].

وبناء على ما سبق فإن استعمال العامّة (النَّيْفَ)؛ في نحو قولهم: عشرة و(نَيْف): لهجة فصيحة في (النَّيِّف) -بتشديد الياء-.

ويكون ما ذهب إليه أبو منصور الأزهري ومن وافقه؛ من تلحين العامّة في استعمالهم (النَّيْف)؛ بمعنى الزيادة: مرجوحًا.

(١) ينظر كتاب العين: ٣٧٦/٨: (ن ي ف)، وتهذيب اللغة: ٣٤٣/١٥: (ن ا ف)، ولسان العرب: ٣٤٢/٩: (ن و ف).

المبحث السابع: تثقيل العامّة المخففَ.

١٧- (درهمٌ بَخِيٌّ، وبَخِّيٌّ)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-:«**أبو حاتم عن الأصمعيّ: درهم (بَخِيٌّ)؛ الخاء خفيفة؛ لأنّه مَنسوب إلى بَخْ، وبَخْ خفيفة الخاء، يقال: بَخْ بَخْ، وبَخٍ بَخٍ، وهو كقولهم: ثوب يَدِيٌّ؛ للواسع، ويقال للضَّيِّق، وهو من الأضداد، قال: والعامّة تقول: (بَخِّيٌّ) -بتشديد الخاء-، وليس بصواب**»[(١)].

لحّن الأصمعي -بناء على ما نقله أبو منصور- استعمال العامة (بَخِّيّ) بدل (بَخِيّ).

ولم يصرح أبو منصور في هذه المسألة بموقفه ممّا نسبه الأصمعي إلى العامّة، وإن نقل كلام أبي حاتم بعد أن نقل عن الليث التثقيل، وكذلك وإن بدا أنه ردًّا عليه.

فالعامّة ثقلت الخاء من (بَخِّيّ) في قولهم: (درهم بَخِّيّ).

فهل العامّة لحنت في تثقيلها الخاء أو التثقيل لهجة أخرى في الكلمة؟

لا خلاف بين اللغويّين -فيما اطلع عليه البحث- في فصاحة (بَخِيّ) -بفتح الباء وكسر الخاء مخففة- من قولهم: (درهم بَخِيّ)؛ إذا كتب عليه (بَخْ)؛ وهي كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء[(٢)]، ولكن اختلفوا في صحّة (بَخِّي) -كما استعملته العامّة- من (بَخَّ)، على قولين:

---

(١) تهذيب اللغة: ١٠/٧-١١: (ب خ).

(٢) ينظر مثلًا كتاب العين: ١٤٦/٤: (ب خ)، والصحاح: ٤١٨/١: (ب خ خ)، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٢٨/٤: (ب خ)، والإبانة في اللغة العربية: ٢٣٦/٢، والتكملة والذيل والصلة: ١٣١/٢، ولسان العرب: ٥/٣، وتاج العروس: ٢٣١/٧، (ب خ خ).

القول الأوّل: لحّن ما استعملته العامّة؛ وهو قولهم: (درهم بَخِّيّ)، وصوّب (بَخِيّ) -بتخفيف الخاء-، وهذا القول هو الذي نقله أبو منصور عن أبي حاتم عن الأصمعي، وقد تقدّم.

ولم يقف البحث على مَن قال بهذا القول من أهل اللغة إلا ما نقله أبو حاتم عن الأصمعي، اللهم إلا ما جاء عند بعض المعجميّين المتأخرين الذين جعلوا تهذيب اللغة أحد روافد معجماتهم، كما جعلوا غيره؛ فكتبهم قد تجمع بين القولين المختلفين، كابن منظور[١]، ومرتضى الزَّبيدي[٢]؛ فلا ينسب إليهما منع أو إجازة ما لم يصرحا أو يشيرا.

القول الثاني: أجاز ما استعملته العامّة؛ وهو تثقيل الخاء من قولهم: (درهم بَخِّيّ)، وعلى هذا القول كثير من أهل اللغة؛ منهم الخليل بن أحمد، وابن سيده[٣]، والعوتبي[٤]، وغيرهم[٥].

قال الخليل بن أحمد: ((و(بَخْ): كلمة تقال عند الإعجاب بالشيء، يخفف ويثقّل، تقول: بَخْبَخ الرّجل؛ إذا قال: بَخْ.... ودرهم (بَخِّيٌّ): كتب عليه: بَخْ، ودرهم مَعْمَعيٌّ: كتب عليه مَعْ؛ مضاعفًا؛ لأنّه منقوص، وإنّما يضاعف إذا كان في حال إفراده مخففًا؛ لأنّه لا يتمكّن في التصريف في حال تخفيفه، فيحتمل طول التضاعف، ومن ذلك ما يُثَقَّل فُيكْتَفَى بتثقيله، وإنما حمل ذلك على ما يجري على ألسنتهمْ؛ فوجدوا (بَخّ) مثقلًا في مُستعَمل الكلام، ووجدوا مَعْ مخففًا، وجرس الخاء أمْتن من جرس العين، فكرهوا تثقيل العين))[٦].

---

(١) ينظر لسان العرب: ٣/ ٦: (ب خ خ).

(٢) ينظر تاج العروس: ٢٣١/٧: (ب خ خ).

(٣) ينظر المحكم والمحيط الأعظم: ٥٢٧/٤: (ب خ)

(٤) ينظر الإبانة في اللغة العربية: ٢٣٦/٢.

(٥) منهم الفيروزابادي في القاموس المحيط، ص: ٢٤٨: (ب خ).

(٦) كتاب العين: ١٤٦/٤: (ب خ).

والراجح أن اللغة العالية استعمال (بَخِيّ) -بفتح الباء، وكسر الخاء مخففة، وتشديد الياء- وذلك في قولهم: درهم (بَخِيّ)؛ إذا كان مكتوب عليه (بَخْ).

و(بَخِّيّ) -بفتح الباء، وتشديد الخاء المكسورة، وتشديد الياء- لهجة فصيحة؛ إذ على إثباتها كثير من أهل اللغة.

وبناءً عليه فإنّ ما استعملته العامّة في قولهم للدرهم المكتوب عليه (بَخ): (درهم بَخِّيّ) فصيح.

ويكون ما نقله أبو منصور الأزهري -عن أبي حاتم عن الأصمعي؛ من تلحين قول العامّة: درهم (بَخِّيٌّ)، مرجوحًا.

١٨- (الْحُمَة، والْحُمَّة)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: **«وقال اللّيث: (الْحُمَّة) في أفواه العامة إبرة العقرب والزنبور ونحوه، وإنما (الْحُمَة) سُمّ كل شيء يلدغ أو يلسع»**[(١)].

لحّن الليث العامّةَ في قولهم لإبرة العقرب ونحوها ممّا يلدغ أو يلسع: (الحُمّة) -بضم الحاء وتشديد الميم-.

فهو يلحّنهم من الناحية الصّوتية؛ لتثقيلهم ميم (الْحُمَة) وهو مخفف، ومن الناحية الدّلالية؛ لنقلهم معنى (الْحُمَة) من سم العقرب ونحوها إلى إبرتها.

وقد وافق أبو منصور الأزهري الليث في تلحينه العامّة في استعمالهم (الحُمّة) بدلالة إبرة العقرب والزنبور ونحوهما، واختلف معه في التصويب؛ إذ يجيز أبو منصور الأزهري (الحُمّة) -بتشديد الميم- بدلالة سم العقرب والزنبور وغيرهما ممّا يلدغ أو يلسع وسوف يأتي رأيه.

---

(١) تهذيب اللغة: ١٧٨/٥: (ح م ى)، وينظر كتاب العين: ٣١٣/٣: (ح م ى)؛ إذ أبو منصور الأزهري ينسب ما في العين لليث.

فهل العامّة لحنت في استعمالها (الحُمّة) بدلالة إبرة العقرب ونحوها ممّا يلسع أو يلدغ؟

لا خلاف بين اللغويين -فيما اطلع عليه البحث- في فصاحة (الحُمَة) -بتخفيف الميم- بدلالة سم العقرب ونحوها ممّا يلدغ أو يلسع[١]، ولكن اختلفوا في صحة (الْحُمَة) -بتخفيف الميم- بدلالة إبرة العقرب، وفي صحة (الحُمَّة) -بتشديد الميم- سواء أكانت بدلالة سمّ العقرب ونحوها أو إبرتها، على أربعة أقوال:

القول الأول: منع استعمال (الْحُمَة) -بتخفيف الميم- بدلالة إبرة العقرب ونحوها، وكذلك منع استعمال (الْحُمّة) -بتشديد الميم- سواء أكان بدلالة سمّ العقرب ونحوها أم إبرتها، وأوجب استعمال (الْحُمَة) -بتخفيف الميم- بدلالة سمّ العقرب ونحوها، وهو قول أبي بكر بن الأنباري، وابن قتيبة[٢]، وابن دريد[٣]، وغيرهم[٤].

وهو الذي ذهب إليه الليث.

قال أبو بكر بن الأنباري: ((العامة تخطئ في لفظ (الْحُمَة)؛ فتشدد الميم منها، وهي مخففة عند العرب، لا يجوز تشديدها. وتخطئ في تأويلها؛

(١) ينظر على سبيل المثال كتاب العين: ٣١٣/٣: (ح م ى)، وغريب الحديث لابن قتيبة: ٢٧٤/١، وجمهرة اللغة: ١٠٢/١: (ح م م)، و: ٥٧٤/١: (ح م و)، وتهذيب اللغة: ١٤/٤: (ح م)، و: ١٧٨/٥: (ح م ى)، والصحاح: ٥/ ١٩٠٦: (ح م م)، وتحفة المجد الصريح، ص: ٣٨٠، ولسان العرب: ١٥٩/١٢: (ح م م)، و: ٢٠١/١٤: (ح م ا)، وتاج العروس: ١٧/٣٢، (ح م م)، و: ٤٨٠/٣٧: (ح م ي).

(٢) ينظر أدب الكاتب، ص: ٢٢.

(٣) جمهرة اللغة: ٥٧٤/١: (ح م و).

(٤) منهم أبو حاتم السجستاني. ينظر تحفة المجد الصريح، ص: ٣٨٠.

فتظن أن (الْحُمَة): الشوكة التي تلسع بها، وليس هو كذلك، إنما (الْحُمَة): السم، سم الحية والعقرب والزنبور. ويقال للشوكة: الإبرة))[1].

وهذا القول لحّن كلام العامّة في الصوت وفي الدلالة.

القول الثاني: أجاز استعمال (الْحُمّة) –بتشديد الميم– بدلالة سم العقرب ونحوها، وهو منقول عن ابن الأعرابي، وتبعه أبو منصور الأزهري، وأبو منصور الجواليقي[2] –في ظاهر كلامهما– وغيرهما[3].

قال أبو منصور الأزهري: ((أبو العباس عن ابن الأعرابي: يقال لِسُمِّ العقرب (الْحُمَة) و(الحُمّة).

قلت[4]: ولم أسمع التشديد في (الحُمَة) لغير ابن الأعرابيّ ولا أحسبه رواه إلاّ وقد حفظه عن العرب))[5].

وأصحاب هذا القول أجازوا ما نطقت به العامّة من ناحية الصوت، ولم يتعرضوا له من ناحية الدلالة التي نقلت العامّة المعنى إليها وهي الإبرة.

القول الثالث: أجاز استعمال (الْحُمَة) –بتخفيف الميم– بدلالة إبرة العقرب، وهو منقول عن اللحياني[6]، وقول الخطابي، وأبي موسى المديني[7].

وهذا الرأي أجاز ما ذهبت إليه العامّة من ناحية الدلالة، أما من ناحية الصوت فلم يتعرضوا له؛ فيظهر للبحث رأي أصحاب هذا القول فيه؛ هل هم يجيزون التثقيل أو لا؟

---

(١) الزاهر في معاني كلمات الناس: ٧٣/٢.

(٢) ينظر شرح أدب الكاتب، ص: ٩٥.

(٣) منهم الصاغاني في التكملة والذيل والصلة: ٦٢١/٥: (ح م م).

(٤) الكلام هنا لأبي منصور الأزهري معلقًا على نقل ابن الأعرابي التشديد.

(٥) تهذيب اللغة: ١٧٨/٥: (ح م ى).

(٦) ينظر تاج العروس: ٤٨٠/٣٧: (ح م ي).

(٧) ينظر المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: ٥٠٤/١، ٥٠٥: (ح م ة، ح م و).

وعلل الخطابي تجويزه استعمال (الْحُمَة) بدلالة إبرة العقرب بقوله: (((الْحُمَة) سمّ ذوات السموم، وقد تسمّى إبرة العقرب والزنبور (حمة)؛ وذلك لأنّ السّم يخرج منها)) [1]. فدلالة (الحُمَة) على إبرة العقرب ونحوها عنده مجازية.

القول الرابع: أجاز استعمال (الْحُمّة) -بتشديد الميم- بدلالة إبرة العقرب ونحوها، وهو قول مجد الدين ابن الأثير، والفيروزابادي[2].

وهذا القول يجيز ما نطقت به العامّة صوتًا ودَلالة.

قال ابن الأثير: (((الحُمَة) -بِالتَّخْفِيفِ-: السَّمّ، وقد يشدد، وأنكره الأزهري، ويطلق على إبرة العقرب للمجاورة؛ لأنّ السَّمّ منها يخرج، وأصله حُمَوٌ، أو حُمَيٌ؛ بوزن صُرَد، والهاء فيها عوض من الواو المحذوفة أو الياء))[3].

والذي ينتحي إليه البحث أنّ اللغة الفصحى استعمال (الْحُمَة) -بتخفيف الميم- بدلالة سمّ العقرب ونحوها؛ إذ لم يخالف في فصاحتها أحد من اللغويين -فيما اطلع عليه البحث-، وأمّا استعمالها بدلالة إبرة العقرب ونحوها فهي لهجة فصيحة؛ لوجود من أثبتها من أهل اللغة؛ كالخطابي ومن وافقه، و(الحُمَة) من (حَمِيَ) أو (حَمُوَ)، فهي محذوفة اللام.

وأنّ (الْحُمّة) -بتشديد الميم- لهجة قليلة في الْحُمَة -بتخفيف الميم- سواء أكانت بدلالة سم العقرب ونحوها أم إبرتها؛ لوجود من أثبت الْحُمّة بالدلالتين المذكورتين؛ كمجد الدين ابن الأثير.

---

(١) معالم السنن: ٢٢٦/٤.

(٢) ينظر القاموس المحيط، ص: ١٠٩٧: (ح م م)، وص: ١٢٩٦: (ح م ي).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤٤٦/١: (ح م ه).

وبذلك فاستعمال العامّة (الْحُمّة) -بتشديد الميم- بدلالة إبرة العقرب والزنبور ونحوهما ممّا يلدغ أو يلسع: لهجة قليلة. وأنّ اللغة العالية استعمال الْحُمَة -بتخفيف الميم- بدلالة سم العقرب ونحوها.

ويكون ما ذهب إليه الليث ومَنْ وافقه من تلحين العامّة في استعمالهم (الْحُمّة) بدلالة إبرة العقرب ونحوها: مرجوحًا.

١٩- (الفَدَّان والفَدَان)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: «**أبو عبيد عن أبي عمرو: (الفَدّان) واحد الفَدَادين، وهي البقر التي يحرث بها....**

وقال أبو حاتم: تقول العامّة: (الفَدَّان)، والصّواب: (الفَدَان) -بالتخفيف-»[(١)].

فأبو حاتم -على ما نقله عنه أبو منصور- لحّن العامّة في استعمالهم (الفَدّان) بدل (الفَدَان).

ولم يصرح أبو منصور بموقفه ممّا نسبه أبو حاتم إلى العامّة.

والعامّة ثقلت الدّال من (الفَدَان)، فهل ما استعملته لحن أو فصيح؟

اختلف اللغويّون في صحة استعمال (الفدَّان) -بتشديد الدال-؛ وهو الثور الذي يحرث به، على ثلاثة أقوال:

القول الأوّل: لحّن استعمال (الفدَّان) -بتشديد الدال- وصوَّب (الفَدَّان) -بتخفيفها- وهو ظاهر كلام ابن الأعرابي؛ قال أبو منصور الأزهري: ((وروى أبو العبّاس عن ابن الأعرابي: قال: هو (الفَدَان) -بتخفيف الدال))[(٢)].

---

(١) تهذيب اللغة: ١٤/١٠٠: (ف د ن).

(٢) السابق نفسه.

وهذا القول هو الذي ذهب إليه أبو حاتم، كما تقدم، ولم يقف البحث على من صرح بالمنع غيره، وقد نقله عن أبي حاتم بعض المعجميّين المتأخرين الذين غرض معجماتهم الاستيعاب؛ كابن منظور[١]، ومرتضى الزَّبيدي[٢]، ولم يظهر في نقلهما ما يشير إلى موافقة أبي حاتم.

القول الثاني: صوّب استعمال (الفدان) -بتشديد الدال- ولحّن استعمال (الفدان) -بالتخفيف-، وهو قول الصَّغديّ؛ وعبارته: ((ويقولون لأحقال الأرض: فدّادين. والصواب: التخفيف؛ واحدها (فدّان)؛ مشدد؛ وهي البقر التي تحرث الأرض))[٣].

القول الثالث: أجاز استعمال (الفدَان) -بتخفيف الدال- و(الفَدّان) -بالتشديد- وهو قول المُطَرِّزي، والفيومي، وأحمد رضا، وغيرهم[٤].

واختلف هؤلاء المجيزون فيما بينهم؛ فالمُطَرِّزي ساوى بين اللهجتين؛ إذ قال: ((وأمّا (الفدان) -بالتخفيف والتشديد- فالنون فيه لام الكلمة، وهو اسم للثورين اللذين يحرث بهما في القران، أو لأداتهما، جمع المخفف أفدنة وفدن، وجمع المشدد فدادين))[٥].

وظاهر كلام الفيومي أنّ (الفدّان) -بتشديد الدال- أفصح؛ إذ قال: (((الفَدَّان) -بالتثقيل- آلة الحرْث، ويطلق على الثّورين يُحرث عليهما في قِران، وجمعه: فَدادين. وقد يخفّف فيجمع على أَفْدِنَة، وفُدُن))[٦].

---

(١) ينظر لسان العرب: ٣٢١/١٣: (ف د ن).

(٢) ينظر تاج العروس: ٤٩٩/٣٥: (ف د ن).

(٣) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص: ٤٠٢.

(٤) منهم ابن بري. ينظر لسان العرب: ٣٢١/١٣: (ف د ن).

(٥) المغرب في ترتيب المعرب: ١٢٦/٢: (ف د د).

(٦) المصباح المنير: ٤٦٥/٢: (ف د ن).

على حين نصّ أحمد رضا على أنّ (الفدَان) -بتخفيف الدال- أفصح[1].

والذي يذهب إليه البحث أن (الفدّان) -بالتشديد- و(الفدَان) -بالتخفيف- بدلالة الثور الذي يحرث به أو الثورين: لهجتان فصيحتان، كما رأى أصحاب القول الثالث.

فالعامّة في استعمالها (الفَدّان) -بالتشديد- وافقت وجهًا فصيحًا.

ويتعلق بهذه المسألة أمر يجدر أن يشير إليه البحث؛ وهو اختلاف أهل اللغة في دلالة (الفدان)؛ فمنهم من يرى دلالته على الثور الواحد، كأبي عمرو؛ كما تقدّم عنه في رأس المسألة، ومنهم من يرى دلالته على الثورين معًا؛ كأبي حنيفة[2]، ومنهم من أجاز استعماله بالدلالتين؛ كالفيروزابادي[3]، والقول الأخير هو الذي يميل إليه البحث، ووزن (فدان): فَعال؛ فالنون لام الكلمة، سواء أكانت عين الكلمة مخففة أم مثقلة، كما نصّ عليه المطَرِّزيّ في كلامه المتقدّم.

وممّا سبق يتبيّن للبحث أن استعمال (الفدّان)؛ بتشديد الدّال أو تخفيفها لغتان فصيحتان، سواء أكان استعمالهما للثور الذي يحرث عليه أو الثورين.

وما نقله أبو منصور الأزهري عن أبي حاتم والأصمعي؛ من تلحين استعمال العامّة (الفَدّان) -بالتشديد-: مرجوح.

---

(١) ينظر معجم متن اللغة لأحمد رضا: ٣٧٣/٤: (ف د ن).

(٢) ينظر المحكم والمحيط الأعظم: ٣٥١/٩: (ف د ن).

(٣) ينظر القاموس المحيط، ص: ١٢١٢: (ف د ن).

المبحث الثامن: إمالة العامّة الحروفَ.

والإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، فهي صوت مركّب من الفتحة والكسرة، أو على وجه الدّقة من جزئي الفتحة والكسرة، فالفتحة ليست كاملة، وكذلك الكسرة، بل بعض من هذه وبعض من تلك.

قال ابن جني: ((أما الفتحة المشوبة بالكسرة فالفتحة التي قبلها الإمالة، نحو فتحة عين عابد وعارف، وذلك أن الإمالة إنما هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء؛ لضرب من تجانس الصوت....))[1].

وللإمالة أسباب وموانع ليس هذا مكان الكلام عليها، ويمكن الرجوع إليها في مظانها[2].

٢٠- (إمّا لا)

قال أبو منصور الأزهري -رحمه الله-: **«وَقَالَ أَبُو حَاتِم:.... والعامّة تقول -أَيْضا-: (أُمَّا لِي)؛ فيَضُمُّون الْألف ويُميلون، وهو خطأ -أَيْضًا-. وَالصَّوَاب: (إمَّا لا)، غير مُمال؛ لأنّ الأدوات لا تُمال»**[3].

في هذه المسألة جانبان:

الأوّل: ضم همزة (إمّا) من قولهم: (إمَّا لا).

الجانب الثاني: إمالة (لا) من (إمَّا لا).

---

(١) سر صناعة الإعراب: ٥٢/١.

(٢) ينظر مثلًا كتاب سيبويه: ١٢١/٤، وشرح شافية ابن الحاجب: ٤/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٤٩١/٣، والنشر في القراءات العشر: ٣٠/٢.

(٣) تهذيب اللغة: ٣٠٣/١٥-٣٠٤.

أمّا الشِّق الأول من المسألة فقد تقدّمت دراسته في مطلب إبدال الحركات، من مبحث الإبدال[١].

والذي يُعنى به البحث هنا هو الشِّق الثاني من المسألة؛ وهو إمالة (لا) من (إمَّا لا).

وقد لحّن أبو حاتم –على ما نقله عنه أبو منصور– العامّة في إمالتهم (لا) من (إمّا لا)، ومن المهم التنبيه على أن أبا حاتم نصّ على الإمالة، وليس إشباع الألف وقلبها ياء، وإنّما رسمت الكلمة بالياء إشارة للإمالة[٢]؛ إذ في ضوء هذا ستتم مناقشة المسألة.

والذي يظهر أن أبا منصور تابع أبا حاتم في تلحين العامّة؛ فقد ذكر في كلامه عن (إلّا) المكوّنة من (إنْ) الشرطية و(لا): أن (لا) لا تمال؛ لأنّ الحروف –كما ذكر لا تمال–، وذكر بعدها عددًا من الحروف التي لا تجوز إمالتها، ولم يتعرض لـ(إمّا لا)، ولعله اكتفى بما ذكره أبو حاتم[٣].

فالعامّة أمالت (لا) في قولهم: (إمّا لا).

فهل العامّة لحنت فيما استعملته هنا أو ما نطقت به له وجه في العربية؟

ما استعملته العامّة من إمالة (لا) من قولهم: إِمَّا لا، مختلف فيه بين أهل اللغة، على قولين:

القول الأوّل: لحّن ما استعملته العامّة من إمالة (لا) في قولهم: (إمّا لا)، وهو قول أبي حاتم، وتابعه أبو منصور فيما يظهر من كلامه، وقال به أبو عبيد الهروي[٤] .

---

(١) ينظر مسألة رقم (١٢)، من البحث.

(٢) ينظر شرح مسند الشّافعيّ: ٣٥٨/٢.

(٣) ينظر تهذيب اللغة: ٣٠٤/١٥.

(٤) ينظر الغريبين: ١٧١٤/٥: (ل و ا).

القول الثاني: أجاز ما استعملته العامّة، وعليه جميع من وقف عليهم البحث من أهل اللغة الذين تعرّضوا للكلام عن الإمالة في هذه الجملة؛ إذ أجازوا إمالة (لا) من إمَّا لا، دون إشباع؛ ومن أولئك الجوهري[١]، والحريري، والصفدي[٢]، وغيرهم[٣].

وقد علل الحريري إمالة (لا) بأن إنْ ومَا ولا صارت كالكلمة الواحدة؛ فعُوملت معاملة الألف في حُبارى؛ قال الحريري: ((وفي (إمّا لا) أَنّ هذِه الكلمة على الحقيقة ثلاثة أحرف وهي إنْ، وما، ولا، جعلت كالشيء الواحد، وصارت الألف في آخرها شبيهة بِأَلف حبارى، فأميلت كإمالتها.

ومعنى قولهم: افْعَل هذا (إمّا لا)، أَي: إنْ لا تَفْعَل كذا فافْعَل كذا))[٤].

والألف من حبارى تمال؛ لأنها وقعت بعد ثلاثة أحرف؛ فهي ليست منقلبة عن أصل، ولا للتأنيث ولا للإلحاق[٥]؛ لذلك شبهت بها (لا) من إمَّا لا.

والراجح أنّ الأفصح عدم الإمالة في (لا) من (إمّا لا)، والإمالة جائزة، كما ذهب إليه أكثر أهل اللغة.

والعلّة في جواز الإمالة إمّا لأن إنْ وما ولا لما تركبت صارت كالكلمة الواحدة؛ كما قال الحريري، وإمّا لأنها نابت مناب جملة؛ فهي نابت مناب إن كنت لا تفعل كذا فافعل كذا، وقولهم: إن الحروف لا تمال ليس على إطلاقه؛ فالحروف إذا نابت مناب جملة تمال؛ فقد أمالوا (بلى)، و(يا) النداء؛ فإن (يا) النداء نابت عن جملة أنادي، وكذا بلى نابت عن جملة الجواب[٦].

---

(١) ينظر الصحاح: ٦/٢٥٥٤: (ل ا).

(٢) ينظر تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص: ٢٢٢.

(٣) منهم ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد: ٤/٢٩٥.

(٤) درة الغواص، ص: ٦١١.

(٥) ينظر الصحاح: ٢/٦٢١: (ح ب ر).

(٦) ينظر المصباح المنير: ٢/٦٧٨: (ل ا).

بل إن هناك من يميل (لا) حال كونها لم تنب مناب جملة؛ فقد حكى قطرب -كما نقل عنه ابن جنّي-أن بعضهم يقول: (لِا أفعل كذا)؛ بإمالة (لا)، وظاهرٌ أنّ (لا) هنا لم تنب مناب جملة، والحق أن ابن جنّي لم يقبل هذه الحكاية على إطلاقها؛ لذلك وجهها بما استقر عندهم من أن الحروف لا تمال إلا إذا نابت مناب جملة؛ فقال: ((وإنما جاز هذا فيها عندي؛ لأنها قد تكون جوابا فتقوم بنفسها في نحو قولك جوابا: لهل قام زيد؟ (لِا)، فلما قامت بنفسها أميلت))[1].

وتبقى حكاية قطرب لها حظ من النظر، لكنها مرجوحة.

والممتنع إشباع إمالة (لا) من (إمّا لا)، وقلبها ياء، وقد نسبه أبو موسى المديني إلى العامّة[2].

وبناءً على ما سبق فإنّ إمالة (لا) في (إمّا لا) إمالة خفيفة جائزة -كما قال الجوهري ومن وافقه-، وأمّا إشباع إمالة (لا) وصيرورة ألفها ياء: فهو من لحن العوام.

ويكون ما ذهب إليه أبو حاتم من تلحين إمالة العامّة (لا) من (إمّا لا): مرجوحًا.

(١) المنصف، ص: ١٢٣.

(٢) ينظر المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: ٩٣/١: (إ م ا لا).

الخاتمة

الحمد لله العزيز الحميد، المبدئ المعيد، الذي بمنّه تُبْلـغ الحاجـات، وبقدرته كتب الغايات، والصلاة والسلام على سيّد البريّات، أفصح الناس لساناً وأوضحهم بياناً، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمضى هذا البحث حيناً من الزمن في رحلة مـع لغـة العامّـة فـي مستواها الصّوتي منطلقاً من تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري –رحمه الله، وقد تتبع البحث ما نسبه التهذيب إلى العامّة في مظانه من كتب اللغة؛ ليضـع ما نُسب إلى العامّة على ميزان كلام العرب؛ كي يقبل ما يقبل عن بيّنه ويرد ما ردّ عن بيّنه –أيضًا–، فوافق العامّة فيما استعملته أحياناً وخالفهـا أحيانـاً أُخَر، وقد عاد البحث من هذه الرّحلة باللُّهْنَات الآتية:

١) كلام العامّة الذي تمت دراسته في هذا البحث كله يسبق القرن الرابع؛ فقد نقله عنهم أئمّة من القرن الثاني والثالث، إلا لفظتين فيحتمـل أن تكونا من عصر أبي منصور.

٢) تفاوت موقف أبي منصور ممّا نقله عن العامّة؛ فكان علـى خمسـة أقسام:

قسم صرح بتلحينه.

وقسم لم يصرح برأيه فيه، ولكن يظهر للبحث أنه لحّنه بالاعتماد على بعض القرائن والاستنتاجات، وهذا هو القسم الأكثر.

وقسم لم يصرح برأيه فيه ويظهر للبحث أنه يراه خلاف الأفصح.
وقسم لم يصرح برأيه فيه ولم يظهر للبحث موقف أبي منصور منه.
وقسم أجازه.

٣) ليس كل ما تكلّمت به العامّة لحنًا، لذلك ينبغي التفريق بين مصطلحي اللحن ولغة العامّة.

٤) بعض ما ينسب إلى العامّة ينفرد به عالم أو عالمان؛ وذلك لعدم شيوعه، أو تفاوت العلماء في مقاييس القبول والرّد؛ فما يمنعه عالم يجيزه آخرون.

٥) ما نقله أبو منصور عن العامّة ممّا تناول البحث دراسته، غير مستعمل في كلام العامة اليوم –فيما اطلع عليه البحث– إلا لفظي (شوّش) و(ترنجة)، وهما فصيحتان، وليس شرطًا أن يكون استعمالهما امتداد لعامية ما قبل القرن الرابع.

٦) ما تستسهله العامّة في لغتها قد لا يكون متمشيًا مع ما استقر لدى أهل اللغة من أن أخف الحركات الفتحة، ثم الكسرة ثم الضمّة؛ فقد تتجافى العامّة في منطقها عن الأخف إلى الأثقل؛ مثل: قولهم في (أَمّا لا): (أُمّا لا) .

٧) وقف البحث على بعض الظواهر الصوتية في لغة العامّة التي تمت دراستها؛ وهي: ظاهرة الإبدال، وهي أكثرها ورودًا في التهذيب، وزيادة الحروف، وحذفها، وتثقيل المخفف، وتخفيف المثقّل، والإمالة.

وفيما يأتي إحصاء لأهم المعلومات المتعلقة بالبحث:

أ– درس البحث عشرين مسألة ممّا نُسب في التهذيب إلى العامّة، أجاز ما تكلمت به العامّة في ثلاث عشرة منها، ولحّنهم في سبع.

ب– صرّح أبو منصور بمصدره في ست عشرة مسألة ممّا نُسب إلى العامّة؛ وهي المسائل: (١، ٢، ٤، ٥، ٦، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠).

جـ- لم يصرّح أبو منصور بمصدره في أربع مسائل، وبعد البحث تبين أنّ اثنتين منها كان أبو منصور مسبوقًا في نسبتهما إلى العامّة؛ وهما المسألتان: (٣، ٧)، واثنتان لم يسبق إليهما -فيما اطلع عليه البحث-، فقد يكونان نقلهما عن العامة في عصره؛ وهما المسألتان: (١٥، ١٦)، وبذلك فأبو منصور كان ناقلًا لأكثر لغة العامّة في مستواها الصّوتي.

التوصية:

أدعو كل من اطلع على هذا البحث أن يهدي إليّ ما وقف عليه من خلل ليُصلح، وزلل ليُردّ، وناقص ليُكمل؛ والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه.

والله أعلم.

وصلى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس المصادر والمراجع

١) الإبانة في اللغة العربية، لسلمة بن مسلم العوتبي، تحقيق د. عبد الكريم خليفة، وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، ط(١)، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٢) الإبدال في لغات الأزد، للدكتور أحمد بن سعيد قشاش، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، العدد (١١٧)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

٣) الإبدال، لأبي الطيب اللغوي، حققه وشرحه ونشر حواشيه الأصلية وأكمل نواقصه عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

٤) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطّاع الصقلي، تحقيق ودراسة أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٩م.

٥) أبو الطيب المتنبي وما له وما عليه، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الحسين التجارية، القاهرة.

٦) الإتباع والمزاوجة، لأحمد بن فارس، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٧) أدب الكاتب، لابن قتيبة، حقّقه وعلق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٢)، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٨) إسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي، تحقيق د. أحمد بن سعيد قشاش، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط(١)، ١٤٢٠هـ.

٩) إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط(٤).

١٠) الأصوات العربية، للدكتور عبد التواب مرسي الأكرت، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ١٤٣٣هـ/٢٠١٣م.
١١) الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
١٢) الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، لمحمد بن عبد الحق اليفرني، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط(١)، ٢٠٠١م.
١٣) الألفاظ، لابن السكيت، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط(١)، ١٩٩٨م.
١٤) الأمثال، لأبي الخير الهاشمي، دار سعد الدين، دمشق، ط(١)، ١٤٢٣هـ.
١٥) الأمثال، لأبي عبيد القاسم بن سلّام، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط(١)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
١٦) البديع في علم العربية، لمجد الدين ابن الأثير الجزري، تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة، ١٤٢٠هـ.
١٧) تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج وآخرين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
١٨) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
١٩) تحفة المجد الصريح، لأبي جعفر اللبلي، دراسة وتحقيق د. عبد الملك بن عيضة الثبيتي، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٢٠) التذكرة الحمدونية، لابن حمدون، دار صادر، بيروت، ط(١)، ١٤١٧هـ.
٢١) تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدي، تحقيق السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(١)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢٢) التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، دراسة وتحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، دار الزهراء، ط(١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٢٣) التطوّر اللغوي، للدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(٣)، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
٢٤) التعليق على الموطأ في تفسير لغاته وغوامض إعرابه ومعانيه، لهشام الوقشي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (مكة المكرمة/جامعة أم القرى)، مكتبة العبيكان، الرياض، ط(١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٢٥) تفسير غريب ما في الصحيحين، لمحمد بن فتوح الحميدي، تحقيق د. زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة، القاهرة، ط(١)، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
٢٦) تقويم اللسان، لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ط(٢).
٢٧) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامّة، للجواليقي، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر، بغداد.
٢٨) التكملة والذيل والصلة، للصاغاني، تحقيق عبد العليم الطحاوي، وآخرين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
٢٩) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، لأبي هلال العسكري، عني بتحقيقه د. عزة حسن، دار طلاس، دمشق، ط(٢)، ١٩٩٦م.

٣٠) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط(١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
٣١) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(١)، ٢٠٠١م.
٣٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقّن، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، ط(١)، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
٣٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط(١)، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
٣٤) جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، دار الفكر، بيروت.
٣٥) جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط(١)، ١٩٨٧م.
٣٦) الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٣٧) الحيوان، للجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
٣٨) الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصور عن دار الكتب المصرية.

٣٩)درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت، مكتب التراث الإسلامي، القاهرة، ط(١)، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٤٠)ديوان المتنبي، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٤١)ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط(٣).
٤٢)ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي، لأبي نصر الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط(١)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٤٣)الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(١)، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
٤٤)الزهد والرقائق، لعبد الله بن المبارك، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٥)زهر الأكم في الأمثال والحكم، للحسن اليوسي، تحقيق د. محمد حجي، ود. محمد الأخضر، الشركة الجديدة- ودار الثقافة، الدار البيضاء، ط(١)، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
٤٦)سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط(١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٤٧)شرح أدب الكاتب، للجواليقي، تحقيق د. طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط(١)، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٤٨)شرح الفصيح، لابن هشام اللخمي، تحقيق مهدي عبيد جاسم، ط(١)، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٤٩)شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترآباذي، تحقيق محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

٥٠)شرح مسند الشّافعيّ، لعبد الكريم بن محمد الرافعي، تحقيق أبي بكر وائل محمّد زهران، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ط(١)، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

٥١)شرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد إبراهيم حور ووليد محمود خالص، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ط(١)، ١٩٩٨م.

٥٢)شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميري، تحقيق د. حسين بن عبد الله العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق ، ط(١)، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٥٣)الصاحبي في فقه اللغة العربيّة، لأحمد بن فارس، تحقيق السيّد أحمد صقر، الشركة الدولية للطباعة، ٦ أكتوبر، ٢٠٠٣م.

٥٤)الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط(٤)، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٥٥)عقود الهمز، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط(١)، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٥٦)العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السّامرّائي، دار مكتبة الهلال.

٥٧)غريب الحديث، لابن الجوزي، وثق أصوله وخرّج حديثه وعلق عليه د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٨) غريب الحديث، لابن قتيبة، تحقيق د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط(١)، ١٣٩٧هـ.
٥٩) غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ط(١)،١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٦٠) غريب الحديث، للخطابي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
٦١) الغريبين، لأبي عبيد الهروي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، والرياض، ط(١)، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.
٦٢) الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، ط(٢).
٦٣) فتح المغيث بشرح الفية الحديث، لشمس الدين السخاوي، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط(١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣.
٦٤) القاموس المحيط، للفيروزابادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(٨)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
٦٥) كتاب الأفعال، للسرقسطي، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
٦٦) كتاب الفصيح، لأبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني، تحقيق علي بن حمد الصالحي، دار طيبة الخضراء، مكة المكرمة، ط(١)، ١٤٣٨هـ.

٦٧)كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ط(٣)، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
٦٨)لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط(٣)، ١٤١٤هـ.
٦٩)مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
٧٠)مجمع الزوائد، للهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٧١)المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى المديني، تحقيق عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(١)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٧٢)المحاسن والأضداد، لعمرو بن بحر الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
٧٣)المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٧٤)المحيط في اللغة، للصاحب بن عباد، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط(١)، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٧٥)المخصص، لابن سيده، قدّم له خليل إبراهيم جفال، اعتنى بتصحيحه مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(١)، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٧٦)المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط(١)، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

٧٧) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط(٣).
٧٨) المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط(١)، ١٤٠٠هـ – ١٤٠٥هـ.
٧٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط(١)، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.
٨٠) مسند الفاروق، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، تحقيق إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم، ط(١)، ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩م.
٨١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض، المكتبة العتيقة، تونس، ودار التراث، القاهرة.
٨٢) مصارع العشاق، لجعفر بن أحمد السراج القاري، دار صادر، بيروت.
٨٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد محمد الفيومي، تحقيق د. عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط(٢).
٨٤) مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قرقول، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، ط(١)، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.
٨٥) المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لمحمد بن محمد حسن شرّاب، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط(١)، ١٤١١هـ.
٨٦) معالم السنن، للخطابي، طبعه وصححه محمد راغب الطباخ، المطبعة العلمية، حلب، ط(١)، ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.

٨٧)معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط(٢)، ١٩٩٥م.
٨٨)معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق الشيخ بيت الله بيات، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط(١)، ١٤١٢هـ.
٨٩)معجم متن اللغة، لأحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٣٧٧هـ/١٣٨٠هـ.
٩٠)معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٩١)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ط(١)، ١٤٢٨ هـ/٢٠٠٧ م
٩٢)مقدمة ابن الصلاح، لأبي عمرو تقي الدين ابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٩٣)الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن ابن عصفور، مكتبة لبنان، ط(١)، ١٩٩٦م.
٩٤)المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، ط(١)، ١٣٧٣ه/١٩٥٤م.
٩٥)الموطأ، لمالك بن أنس الأصبحي، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، أبو ظبي، ط(١)، ١٤٢٥ هـ/٢٠٠٤ م.

٩٦) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (مصورة عن المطبعة التجارية الكبرى).
٩٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين ابن الأثير، تحقيق طاهر الزاوي، ود. محمود الطناحي، المكتبة الإسلامية، ط(١)، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
٩٨) النوادر، لأبي مسحل الأعرابي، عني بتحقيقه د. عزة حسن، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدّمة.	١١٧٤
المبحث الأول: ما زادت فيه العامّة صوتًا وحذفت منه آخر.	١١٨٣
المبحث الثاني: ما أبدلت فيه العامّة صوتًا وزادت آخر.	١١٨٦
المبحث الثالث: ما حذفت العامّة منه صوتًا وأبدلت آخر.	١١٩٠
المبحث الرابع: إبدال العامّة الأصوات، وفيه مطلبان:	١١٩٤
المطلب الأول: إبدالهم الحروف:	١١٩٤
المطلب الثاني: إبدالهم الحركات:	١٢١٩
المبحث الخامس: إبدال العامّةِ الحركات، وتثقيلهم المخفف.	١٢٢٤
المبحث السادس: تخفيف العامّةِ المثقّلَ.	١٢٢٦
المبحث السابع: تثقيل العامّة المخففَ.	١٢٢٩
المبحث الثامن: إمالة العامّة الحروفَ.	١٢٣٨
الخاتمة.	١٢٤٢
فهرس المصادر والمراجع.	١٢٥٦